النشـــرة
الإخبارية
مـــن أجـــل الـمـعـنـيـيـن بـحـقـوق الإنـســان
مايو/أيار – يونيو/حزيران 2014 المجلد 44 العدد 003

منظمة العفو الدولية

في هذا العدد
من النشرة الإخبارية

ابدأ هنا. ابدأ الآن. أوقف التعذيب

إعرفْ لماذا تريد منك حملة منظمة العفو الدولية «أوقفوا التعذيب» أن تقف سداً مانعاً بين المعذِّب (بكسر الذال المشددة) والمعذَّب (بفتح الذال المشددة). **الصفحة 4**.

مناهضة التعذيب منذ عام 1961

لقد مضى 50 عاماً منذ أن بدأت منظمة العفو الدولية كفاحها من أجل وقف التعذيب. دعونا نحتفي ببعض الشواخص البارزة على طريق ذلك الكفاح. **الصفحة 6**.

فلنقف معاً في وجه جلادي كلوديا

سليل شيتي، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، يلتقي كلوديا مدينا، وهي إحدى الناجيات من التعذيب في المكسيك. **الصفحة 10**.

تصوير الألم

مجموعة رسومات تفصيلية لعلي العراس، تُبيِّن التعذيب الذي يقول إنه تعرَّض له في السجن المغربي. وهو لا يزال قابعاً في السجن – ولكننا معاً نستطيع أن نغيِّر ذلك. **الصفحة 12**.

سلب المستقبل

لقد نجا موزيز أكاتوغبا من التعذيب، ولكن هل سينجو من الموت الآن؟ تعرَّف على ما بوسعك أن تفعله لمساعدته. **الصفحة 14**.

الطبيبة الناشطة

بدأت معركة الدكتورة أورورا برانغ الطويلة والقديمة ضد التعذيب في الفلبين في إحدى زنازين السجن. وهي هنا توضح الاسباب. **الصفحة 16**.

التجربة الأروع

نشطاء يوضحون لنا كيف أن مخيم حقوق الإنسان السنوي الذي تقيمه منظمة العفو الدولية في سياق تحرك «نداء استغاثة إلى أوروبا» يمثل تجربة قادرة على تغيير حياة الأشخاص. **الصفحة 19**.

أصوات عديدة تصنع التغيير

ما برحت الدكتورة أرونا أبريتي وساميتا برادهان تناضلان من أجل حقوق المرأة في نيبال منذ عقود. وبمساعدة من منظمة العفو الدولية، تقدمت المناضلتان خطوة نحو تحقيق هدفهما. **الصفحة 22**.

وفي النشرة أيضاً

أيقونة بانكسي «فتاة البالون الأحمر» في روسيا – اعتصام مع سوريا #WithSyriavigil (**الصفحة 2**)؛ الدفاع عن الصحفيين المسجونين في مصر (ملاحظات من الميدان **الصفحة 3**)؛ كيف أدى احتجاج مُزارعة إلى قضاء 18 عاماً في السجن في أوزبكستان (**الصفحة 11**)؛ الاحتفال بإطلاق حملة «جسدي.. حقوقي» (**الصفحة 24**).

الحصول على النشرة الأخبارية

تتوافر النشرة الإخبارية للتنزيل في الموقع livewire.amnesty.org

ويمكن الاشتراك لاستلام ست نسخ في السنة مقابل 15 جنيهاً استرلينياً/ 24 دولاراً أمريكياً/17 يورو (أو 35 جنيهاً استرلينياً/ 54 دولاراً أمريكياً/41 يورو للمؤسسات). وتستطيع فروع منظمة العفو الدولية وهياكلها شراء نسخ بأسعار مخفضة. يرجى إرسال رسالة إلكترونية إلينا على العنوان wire.subscribe@amnesty.org أو الاتصال بالهاتف رقم 7413 20(0) 44+ 5814/5507.

للانضمام إلى منظمة العفو الدولية يرجى زيارة www.amnesty.org/en/join

صدرت للمرة الأولى في 2014 عن مطبوعات منظمة العفو الدولية www.amnesty.org

© Amnesty International Ltd

رقم الوثيقة: NWS 21/003/2014 Arabic
المجلد 44، العدد 003
ISSN: 1472-443X
الطباعة: Sudbury Print Grup, Suffolk, United Kingdom

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المطبوعة أو تخزينه أو نقله بأية صورة من الصور أو أية وسيلة كانت أو نسخه أو تسجيله أو بخلاف ذلك بدون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

النشرة الإخبارية، برنامج المطبوعات WIRE, Editorial Studio, Global Content Programme, Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

صورة الغلاف:
© Shutterstock/Phase4Studios

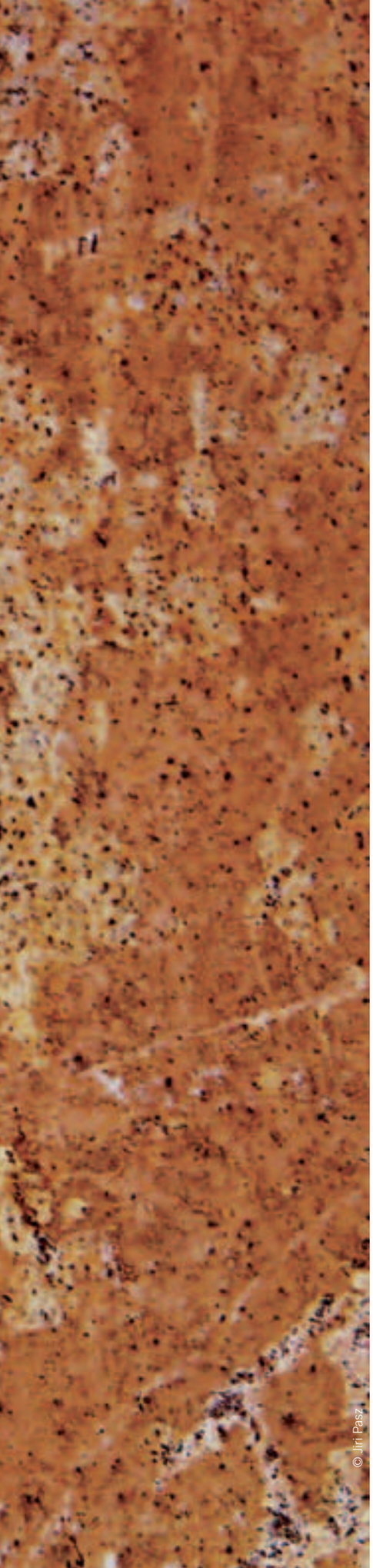

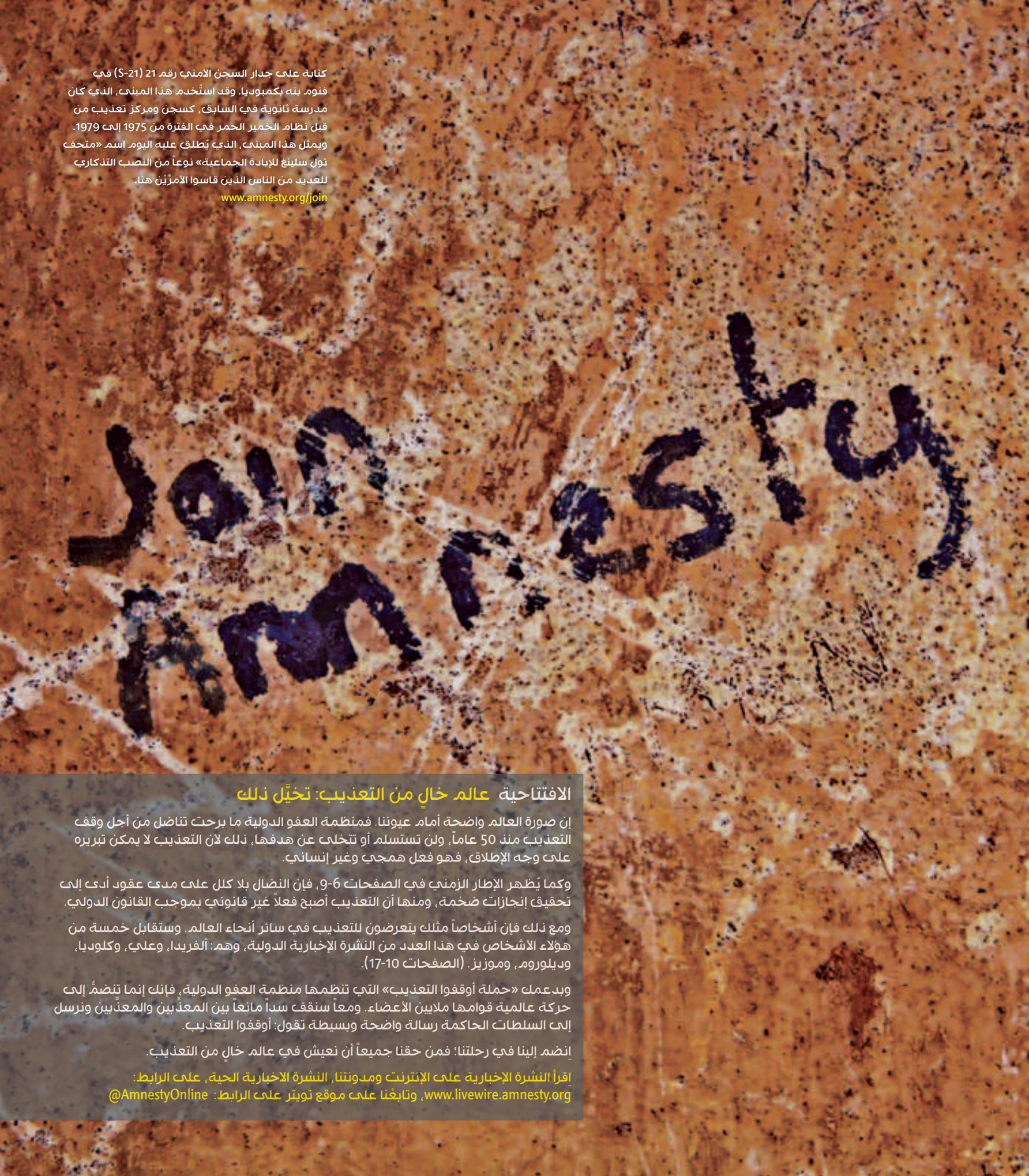

كتابة على جدار السجن الأمني رقم 21 (S-21) في فنوم بنه بكمبوديا. وقد استُخدم هذا المبنى، الذي كان مدرسة ثانوية في السابق، كسجن ومركز تعذيب من قبل نظام الخمير الحمر في الفترة من 1975 إلى 1979. ويمثل هذا المبنى، الذي يُطلق عليه اليوم اسم «متحف تول سلينغ للإبادة الجماعية» نوعاً من النصب التذكاري للعديد من الناس الذين قاسوا الأمرَّيْن هنا.
www.amnesty.org/join

الافتتاحية عالم خالٍ من التعذيب: تخيَّل ذلك

إن صورة العالم واضحة أمام عيوننا. فمنظمة العفو الدولية ما برحت تناضل من أجل وقف التعذيب منذ 50 عاماً، ولن تستسلم أو تتخلى عن هدفها، ذلك لأن التعذيب لا يمكن تبريره على وجه الإطلاق، فهو فعل همجي وغير إنساني.

وكما يُظهر الإطار الزمني في الصفحات 6-9، فإن النضال بلا كلل على مدى عقود أدى إلى تحقيق إنجازات ضخمة، ومنها أن التعذيب أصبح فعلاً غير قانوني بموجب القانون الدولي.

ومع ذلك فإن أشخاصاً مثلك يتعرضون للتعذيب في سائر أنحاء العالم. وستقابل خمسة من هؤلاء الأشخاص في هذا العدد من النشرة الإخبارية الدولية، وهم: ألفريدا، وعلي، وكلوديا، وديلوروم، وموزيز. (الصفحات 10-17).

وبدعمك «حملة أوقفوا التعذيب» التي تنظمها منظمة العفو الدولية، فإنك إنما تنضمُّ إلى حركة عالمية قوامها ملايين الأعضاء. ومعاً سنقف سداً مانعاً بين المعذِّبين والمعذَّبين ونرسل إلى السلطات الحاكمة رسالة واضحة وبسيطة تقول: أوقفوا التعذيب.

انضم إلينا في رحلتنا؛ فمن حقنا جميعاً أن نعيش في عالم خالٍ من التعذيب.

اقرأ النشرة الإخبارية على الإنترنت ومدونتنا، النشرة الاخبارية الحية، على الرابط: www.livewire.amnesty.org، وتابعْنا على موقع تويتر على الرابط: @AmnestyOnline

جدول الأعمال

أخبار سارة وتحديثات

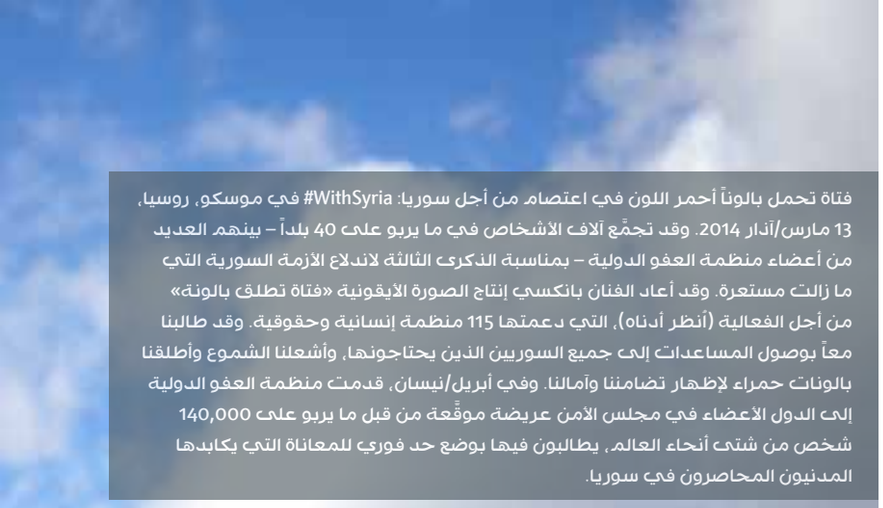

فتاة تحمل بالوناً أحمر اللون في اعتصام من أجل سوريا: #WithSyria في موسكو، روسيا، 13 مارس/آذار 2014. وقد تجمَّع آلاف الأشخاص في ما يربو على 40 بلداً – بينهم العديد من أعضاء منظمة العفو الدولية – بمناسبة الذكرى الثالثة لاندلاع الأزمة السورية التي ما زالت مستعرة. وقد أعاد الفنان بانكسي إنتاج الصورة الأيقونية «فتاة تطلق بالونة» من أجل الفعالية (أنظر أدناه)، التي دعمتها 115 منظمة إنسانية وحقوقية. وقد طالبنا معاً بوصول المساعدات إلى جميع السوريين الذين يحتاجونها، وأشعلنا الشموع وأطلقنا بالونات حمراء لإظهار تضامننا وآمالنا. وفي أبريل/نيسان، قدمت منظمة العفو الدولية إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن عريضة موقَّعة من قبل ما يربو على 140,000 شخص من شتى أنحاء العالم، يطالبون فيها بوضع حد فوري للمعاناة التي يكابدها المدنيون المحاصرون في سوريا.

© Ivan Proskuryakov

© Amnesty International

حماية الأمهات والرضَّع في جنوب أفريقيا

المصورة الحائزة على جائزة أناليت ستينكامب تصوِّر فيلماً عن زانيل ندلوفو وهي تجري مقابلة مع منظمة العفو الدولية في كوازولو-نتال بجنوب أفريقيا في يناير/كانون الثاني 2014. وكانت زانيل، قبل أسبوعين من المقابلة، قد جاءها المخاض، وانتظرت قدوم سيارة الإسعاف لمدة ست ساعات، ووصلت إلى المستشفى قبل الولادة بخمس دقائق فقط.

ويُظهر فيلمنا القصير الجديد بعنوان: «انقطاع حبل النجاة»، كيف تشكل تكاليف المواصلات ووعورة الطرق وندرة سيارات الإسعاف خطراً على صحة النساء الحوامل والمواليد الجدد في المناطق الريفية النائية بجنوب أفريقيا. وسنمارس ضغوطاً على السلطات لحملها على توفير الرعاية الصحية لهم، كجزء من حملتنا «جسدي .. حقوقي». انتظر الفيلم والتقرير الرئيسي الجديد في أغسطس/آب!

شاهد مقتطفات من فيلم «انقطاع حبل النجاة» على الرابط: http://bit.ly/LifelineSA

نشكركم على دعم عريضة «جسدي .. حقوقي».

دعا عدد هائل من الأشخاص يُقدر بنحو 280,000 شخص في سائر أنحاء العالم حكومات بلدانهم إلى حماية الحقوق الجنسية والإنجابية للشباب كجزء من حملتنا الجديدة «جسدي .. حقوقي». وقد سلَّم الأمين العام لمنظمة العفو الدولية سليل شيتي تلك توقيعاتكم إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي – مون قبل انعقاد لجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية في نيويورك بالولايات المتحدة في أبريل/نيسان، وستحدد القرارات التي ستصدر عن هذا الاجتماع شكل السياسات المستقبلية المتعلقة بكل شيء، من حق الشباب في التربية الجنسية إلى حق النساء في اتخاذ الخيارات المتعلقة بأجسادهن بشكل حر.

للاطلاع على مزيد من المعلومات حول حملة «جسدي.. حقوقي»، أنظر الصفحات 22-25.

أبرز عشرة أفلام عن عقوبة الإعدام حسب تصويتكم

عندما قمنا بنشر تقريرنا السنوي المعنون بـ: «أحكام الإعدام وعمليات الإعدام» في مارس/آذار، طلبنا من متابعينا على وسائل التواصل الاجتماعي التصويت على أفضل الأفلام المتعلقة بعقوبة الإعدام. وكانت الردود طاغية، وقد جاءت النتائج على النحو الآتي:

1. الميل الأخضر (1999)
2. رجل ميت يمشي (1995)
3. حياة ديفيد غيل (2003)
4. دروب المجد (1957)
5. رجم ثريا إم. (2008)
6. حادثة أوكس-باو (1943)
7. دعْه يتلقاها (1991)
8. الوصايا العشر (1988)
9. كرة الوحش (2001)
10. بيير بوينت: آخر الجلادين

www.amnesty.org/death-penalty

«كأنني وجدتُ كنزاً»

هل رغبت يوماً في تبسيط قضايا حقوق الإنسان المعقدة وتوفيرها في دليل مرجعي سهل الاستعمال؟ هذا بالضبط ما فعلتْه منظمة العفو الدولية في «دليل المحاكمة العادلة» الذي نُشر في أبريل/نيسان.

لا تكتفِ بما نقوله نحن فقط، فقد قال عنه الدكتور فيفين أوكونور، من معهد السلام الأمريكي: «عندما وجدت دليل المحاكمات العادلة، شعرتُ كأنني وجدت كنزاً». وقال عنه رئيس المحكمة العليا في كينيا ويلي موتونغا «إنه يمثل مطبوعة أخرى من مطبوعات المنظمة، التي تمثل معيار الذهب في مجال حقوق الإنسان».

يمكنك تنزيل نسختك من الدليل مجاناً عبر الرابط:

www.amnesty.org/fairtrials

اعتداءات على الصحفيين في باكستان

يُظهر بحثنا الجديد الذي نُشر بتاريخ 3 مايو/أيار، الذي يصادف اليوم العالمي لحرية الصحافة، كيف يتعرض الصحفيون في مختلف أنحاء باكستان لعمليات المضايقة والاختطاف والقتل بوتيرة مقلقة.

وقد قُتل ما لا يقل عن ثمانية صحفيين منذ تسلم الحكومة الحالية مقاليد السلطة في يونيو/حزيران 2013، منهم خمسة في هذا العام حتى الآن (في 2 أبريل/نيسان). ومن بين المهاجمين عناصر في المخابرات التابعة للدولة وأعضاء في الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة، من قبيل حركة «طالبان». وتميل السلطات إلى توفير حماية رمزية فقط عندما تبدأ التهديدات الموجهة لصحفي ما بلفت انتباه الجمهور.

ومنذ إدانة أحمد عمر سعيد الشيخ بجريمة قتل الصحفي في جريدة وول ستريت جورنال، دانيال بيرل، في عام 2002، لم يُقدم إلى المحاكمة سوى حفنة من الأشخاص.

وقعوا على عريضتنا لوقف الاعتداءات على الصحفيين: http://bit.ly/j0urn0

www.amnesty.org/pakistan

ملاحظات من الميدان

الصحافة ليست جريمة

© Amnesty International

بقلم: كونور فورتشن، كاتب صحفي في منظمة العفو الدولية

نمت صباح شتوي منعش ومشمس في غير موعده، وجدتُ نفسي واقفاً على سطح مكتبي في لندن، وعلى فمي شريط لاصق قوي وكاميرا مسلَّطة على وجهي. وكان حوالي عشرة أشخاص من زملائي في المكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية متجمِّعين في ذلك الوضع الغريب نفسه.

ولحسن حظنا أن ذلك الوضع لم يكن صورة التقطها خاطفون «لإثبات أننا على قيد الحياة»، بهدف الحصول على فدية عن بُعد، وإنما كنا هناك – كصحفيين وعاملين في وسائل الإعلام – ولدينا شعور بأننا ملزمون بالوقوف مع زملاء لنا محرومين من حريتهم، لا لشيء إلا بسبب قيامهم بعملهم، وبالاحتجاج على ذلك.

لقد كنا قليلاً من كثير: إذ أن آلاف الأشخاص في أكثر من 30 مدينة في شتى أنحاء العالم شاركوا في يوم التحرك العالمي من أجل إطلاق سراح صحفيي قناة الجزيرة في فبراير/شباط. ويُذكر أن ثلاثة من العاملين في قناة الجزيرة مسجونون في مصر منذ ديسمبر/كانون الأول 2013.

إن قضيتهم ليست سوى قمة جبل الجليد، إذ قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق نمط عالمي لتعرُّض الصحفيين للتهديدات والاعتداءات الجسدية والسجن بتهم ملفقة، من بينها «تعريض الأمن القومي للخطر» و«الإرهاب».

ويُظهر المؤشر العالمي لحرية الصحافة لدى منظمة «مراسلون بلا حدود» أن النزاعات المسلحة واستخدام الحكومات المفرط لتدابير الأمن القومي والمراقبة تُسهم بوضوح في تدهور حرية الصحافة في سائر أنحاء العالم.

وبحسب تقرير لجنة حماية الصحفيين المعنون بـ: «الاعتداءات على الصحافة»، فإنه في عام 2013 كان هناك 211 صحفياً يقبعون في السجون، بينما قُتل 99 آخرون أثناء أدائهم لعملهم الصحفي.

ووثَّقت منظمة العفو الدولية مؤخراً حالات لصحفيين تعرَّضوا للتهديد في العديد من البلدان، من بينها أذربيجان وليبيريا والمكسيك وباكستان وسري لنكا وسوريا.

ومع احتفالنا بذكرى اليوم العالمي لحرية الصحافة في مايو/أيار، فإننا نجد أن هذه الحقائق تنطوي على خطورة.

من على سطح المبنى في ذلك اليوم، أردنا أن نُظهر دعمنا واحترامنا للصحفيين وعملهم. فالصحافة ليست جريمة، والصحافة ليست إرهاباً، والصحافة المسؤولة هي بمثابة حجر الزاوية للحرية.

وعندما يتعرض الصحفيون للتهديد أو الاعتقال أو الاعتداء أو الترهيب لإسكات أصواتهم، فإن الحقيقة تموت. ومن واجبنا جميعاً أن نبقيها على قيد الحياة.

تابع كونور على تويتر: @writesrights
وزملاءه على @amnestypress

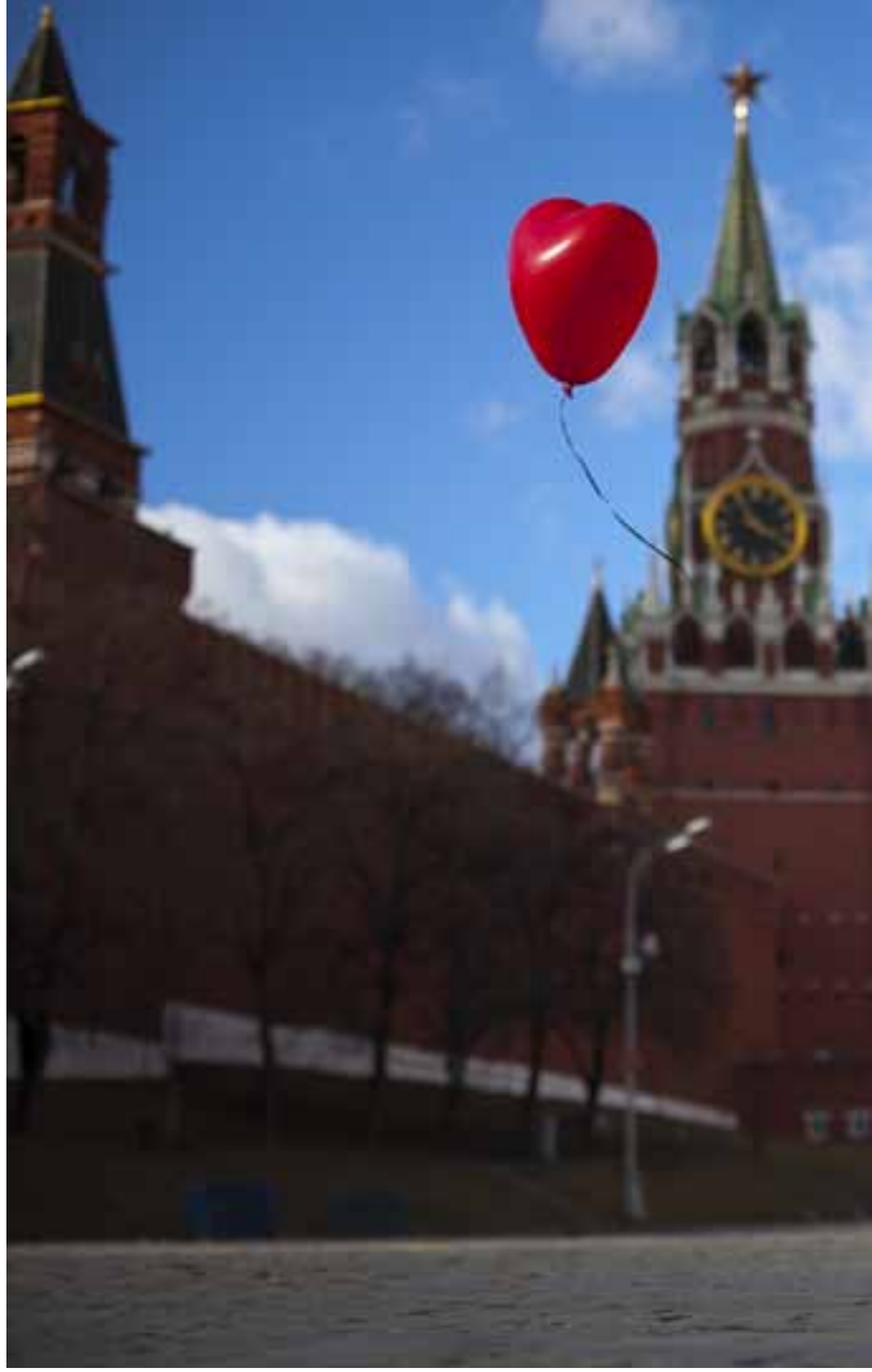

قوة الكلمات

نشرَ سيمون وشستر، بشراكة مع فرع منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة، أنثولوجيا بعنوان: «قصائد تُبكي الرجال البالغين». ويوضح هذا الكتاب مدى قوة الكلمة المكتوبة وحرية التعبير. ويقدم مئة من مشاهير الرجال – من بينهم جون لي كاري، وسلمان رشدي، ونيك كيف وستيفن فراي – رؤيتهم الروحية الخاصة عن طريق الإسهام بقصيدة تُحرك مشاعرهم وتُبكيهم. إن ما يقولونه عن القصيدة وعلاقتهم بها غالباً ما يتمتع بقوة القصائد نفسها.

http://bit.ly/PoemsMenCry

© withsyria.com

راسلونا

إننا نرحب دائماً بآرائكم وتعليقاتكم وأفكاركم! أكتبوا إلينا على thewire@amnesty.org

يمكننا وقف التعذيب

أنت معلَّق بالسقف لعدة ساعات، عضلاتك تصرخ ألماً، والصعقات الكهربائية تهز جسدك، ويُسكب الماء في فمك قسراً، فتعتقد أنك تغرق. تتعرض للاغتصاب وللإعدام الوهمي ولكل ما يمكن أن يكسر إرادتك ويرغمك على الخضوع والاستسلام كي توقِّع على اعتراف أو تقدم معلومات. أنت محجوب عن أنظار العالم، وتعتقد أنك منسي وأنك لوحدك.

في جميع بلدان العالم، تقوم الحكومات بتعذيب أشخاص مثلك.

إننا نشهد كارثة عالمية حيال التعذيب. فقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد بوقوع التعذيب في 141 بلداً، أي في ثلاثة أرباع العالم.

ولقد قادت منظمة العفو الدولية ممارسة الضغط الدولي الذي أدى إلى إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب قبل 30 عاماً. أما اليوم فقد سُنت قوانين ضد التعذيب في كل مكان تقريباً.

ومع ذلك، فإن المرء ليس بحاجة إلا إلى إلقاء نظرة خاطفة على نشرات الأخبار كي يعرف أن القوانين وحدها لا تكفي. ففي وقت سابق من هذا العام احتلت الشرطة الفلبينية عناوين الأخبار عندما كُشف النقاب عن أن أفرادها يستخدمون «دولاب التعذيب» كطريقة «ممتعة» لتقرير كيفية تعذيب المعتقلين لديهم.

إن التعذيب يتفشى لأن الحكومات، بدلاً من أن تحترم القوانين وترفض أن تتسامح مع مرتكبيه، إما تقوم هي باستخدامه أو تغض الطرف عن استخدامه. ولهذا السبب عمدنا إلى إطلاق حملة جديدة.

إننا نبني في هذه المرة حاجزاً قوياً بين المعذِّب والمعذَّب. كيف يكون ذلك؟ بالإصرار على حضور المحامين أثناء عمليات الاستجواب؛ ووجود أطباء على أهبة الاستعداد لإجراء فحوص طبية للمعتقلين؛ ومنع استخدام الاعترافات التي تُنتزع تحت وطأة التعذيب كأدلة في المحاكم؛ والسماح للمعتقلين برؤية عائلاتهم؛ والإصرار على تقديم كل مَن يتورط في عمليات التعذيب إلى ساحة العدالة.

وسنتموضع ضمن الأنظمة نفسها التي تفشل في حماية الناس. وكما تُظهر القصص الواردة في هذا العدد من النشرة الإخبارية الدولية، فإن ثمة خطوات عملية للغاية من شأنها أن تُحدث فرقاً حقيقياً.

وعلى مدى العامَيْن القادمَيْن، سنناضل من أجل وضع هذه الضمانات. ففي بلدان كالفلبين والمكسيك، حيث يتفشى التعذيب ويُمارس بشكل اعتيادي في مراكز الشرطة. وفي المغرب – الصحراء الغربية وأوزبكستان، حيث غالباً ما تستند المحاكم إلى الاعترافات التي أُدلي بها الأشخاص أثناء خضوعهم للتعذيب. وفي نيجيريا، حيث تشكل عمليات الضرب والإعدام الوهمي مجرد غيض من فيض المعاملة التي يتعرض لها المعتقلون.

ولا يمكننا القيام بذلك لوحدنا. بل نحن بحاجة إلى أن تنضمَّ إلينا، وأن تقف حاجزاً بين المعذِّبين والمعذَّبين. يرجى البدء بالتحرك من أجل ألفريدا، وعلي، وكلوديا وديلوروم وموزيز. لمعرفة كيفية القيام بذلك، طالع قصصهم على الصفحات 10-17.

سألنا ناشطين من شتى أنحاء العالم لماذا يريدون وقف التعذيب. وفيما يلي إجابات بعضهم:

© Amnesty International

«من الصعب أن أصف شعوري نحو عملي بجوار مركز للشرطة في أنغولا في عام 2003. لقد كنا نسمع صرخات الأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب ونصيح من خلف الجدار على الشرطة كي يتوقفوا عن تعذيبهم. شعرتُ بأنني لا حول لي ولا قوة، ولكنني الآن بتُّ أعرف أننا بالعمل معاً يمكننا أن نُحدث فرقاً كبيراً، وذلك بدعوة الحكومات إلى التحرك».

كاثرين ديردريان، بروكسل، بلجيكا

© AF Rodrigues

«ذات مرة سمعت أحد الناجين من التعذيب يقول: ‹لقد أدت الصفعة الأولى التي تلقيتُها على وجهي إلى تحطيم إيماني بالبشرية، الذي استغرقني بناؤه طوال حياتي›. فلا يمكنك حماية مجتمع بتحطيم أعمدته».

موريسيو سانتورو، ريو دي جانيرو، البرازيل

© Amnesty International

«كنت في طريقي إلى المنزل عندما اعتقلتني الشرطة بسبب عدم حيازتي بطاقة هوية. في الزنزانة أرغمتني الشرطة على الخضوع لتفتيش داخلي من قبل أحد الأطفال المعتقلين. لقد كانت الصدمة النفسية مهولة. فأنا الآن لا يهدأ لي بال وأنا أعلم أن أطفال كينيا ربما يصبحون جلادي الغد. ولن أتوقف عن النضال حتى نوقف التعذيب».

تشارلز برازا نيوكوري، نيروبي، كينيا

© Amnesty International

«إن إحدى أكبر المآسي في التاريخ البشري تتمثل في وجود العديد من المعتقدات الخاطئة، عندما يكون التعذيب شائعاً. وإذا أردنا أن نضع حداً للكراهية والانتقام، وأن نبني مخيماً عطوفاً وإنسانياً، فإننا يجب أن نتَّحد وأن نوقف التعذيب».

لخافا – أوتشير دامباسورين، أولان بتار، منغوليا

© Amnesty International

«يمثل التعذيب إحدى مشكلات المجتمع الأكثر جلباً للعار. ويُصاب الأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب وأحباؤهم بصدمة نفسية. إن الآثار الجسدية يمكن رؤيتها، لكن الآثار العقلية مخفية. فليس بمقدور الناجي من التعذيب أن ينسى مهما بذل من محاولات. وعن طريق المشاركة في حملة وقف التعذيب، إنما أساعد على بناء عالم أكثر عدلاً».

غوني دروري، تل أبيب، إسرائيل

ابدأوا هنا
ابدأوا الآن
أوقفوا ~~التعذيب~~

<<<

اعرفوا المزيد عن الحملة بواسطة: www.amnesty.org/stoptorture
تواصلوا مع @AmnestyOnline واستخدموا #StopTorture على تويتر

مناهضة التعذيب منذ عام 1961

1961

منظمة العفو الدولية تبدأ النضال من أجل السجناء السياسيين. وتدرك بسرعة أن الحكومات في سائر بلدان العالم تقوم بتعذيب الأشخاص.

1967

نكتشف تفشي التعذيب في اليونان عقب وقوع انقلاب عسكري، بما في ذلك وجود مركز استجواب رئيسي في أثينا أُقيم بشكل متعمد «لجعل جميع اليونانيين يرتعدون خوفاً».

1968

«نتلقى أنباء يومية من سائر أنحاء العالم عن أشخاص يتعرضون للتعذيب».

مارتن إينالز، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية في الفترة من 1968-1980

نطلق حملتنا الأولى «لنجعل التعذيب غير قابل للتفكير به، شأنه شأن الاسترقاق».

© Amnesty International / Photograpy: Bill Guhl / Design: Beat Knoblauch

▲ ملصق للفرع السويسري منظمة العفو الدولية كُتب عليه شعار: «الحرية للسجناء السياسيين. مزيد من حقوق الإنسان لمزيد من الناس».

1972

نكرِّس هذا العام لمكافحة التعذيب. تبدأ المنظمة شبكة التحرك العاجل بمناشدة من أجل البروفيسور لويز روسي، وهو زعيم نقابي برازيلي يتعرض لخطر التعذيب في السجن. ويرسل مئات من النشطاء رسائل إلى السلطات، ويُطلق سراحه في العام نفسه.

مؤتمرنا العالمي للقضاء على التعذيب، الذي عُقد في باريس بفرنسا، يكاد يفشل عندما تسحب منظمة «يونسكو» فجأةً الموافقة على استضافته لأن تقريرنا حول التعذيب مخالف لقواعدها المتعلقة بعدم انتقاد الدول الأعضاء. وسرعان ما نجد مكاناً آخر لعقد المؤتمر، ويشارك فيه 250 مندوباً من 40 بلداً. من مؤتمر باريس نرسل إلى الأمم المتحدة عريضة احتجاج على التعذيب تحمل ما يربو على مليون توقيع جُمعت من 90 بلداً.

استجابةً للضغوط الدولية، الجمعية العامة للأمم المتحدة تعتمد قراراً يندد بالتعذيب للمرة الأولى في تاريخها.

1973

«إذا لم يعد بوسع العالم أن يشعر بالصدمة حيال هذا العار النهائي، فإن قبس النور الأخير سينطفئ».

عالم النفس الشهير إريك فروم متحدثاً أمام مؤتمرنا العالمي للقضاء على التعذيب.

URGENT ACTION

© Private

▶ المغنية جوان بايز تتحدث أمام المؤتمر.

© Frits Behrendt

▲ كاريكاتور هولندي: زعماء العالم ينظمون احتجاجاً ضد حصول منظمة العفو الدولية على جائزة نوبل للسلام في عام 1977 على عملها، بما فيه مناهضة التعذيب.

© Ole A. Buenget

▲ نشطاء نرويجيون يرفعون لافتة كُتبت عليها عبارة: «التعذيب يُمارس في 66 بلداً»، أوسلو، أكتوبر/تشرين الأول 1975.

1974

العضو المؤسس في منظمة العفو الدولية هيلين بامبر تساعد في إنشاء المؤسسة الطبية لرعاية ضحايا التعذيب، التي باتت تُعرف اليوم باسم «عدم التعرض للتعذيب».

1975

الأمم المتحدة تعتمد إعلان مناهضة التعذيب في 9 ديسمبر/كانون الأول. ويشكل هذا القرار المميَّز أساساً لوضع اتفاقية لمناهضة التعذيب من قبل الأمم المتحدة، تكون ملزمة قانونياً.

1976

نشنُّ حملة من أجل وقف تعذيب المعتقلين على يدي النظام العسكري في أوروغواي.

© Amnesty International

▲ ملصق من الفرع المكسيكي لمنظمة العفو الدولية بعنوان «التعذيب في أوروغواي».

1977

© Xavier Zeegers for Amnesty International

▲ ملصق من الفرع البلجيكي يقول: «لندافع عن سجناء الرأي في العالم أجمع. ولنناضل من أجل القضاء على التعذيب وإلغاء عقوبة الإعدام».

1983

© Private

▲ «إنهم يعذّبون الناس هنا». راهبات ورهبان وغيرهم من رعايا الكنائس يحتجون ضد التعذيب أمام مبنى كالي بورغونو 1470، سانتياغو، شيلي. وقد شهد العديد من الأشخاص بأن هذا المبنى كان مركز اعتقال سرياً، حيث كانت الشرطة السرية تقوم بتعذيب المشتبه بهم سياسياً إبان فترة حكم الجنرال أوغستو بينوشيه العسكري (1973-1990).

1984

وأخيراً، وبعد حملة شنّتها منظمة العفو الدولية ودامت سنوات، الجمعية العامة للأمم المتحدة تعتمد اتفاقية مناهضة التعذيب. وكان من بين القضايا الأكثر تحدياً في هذا الشأن: الولاية القضائية على الجلادين المزعومين، وكيفية تنفيذ الاتفاقية بشكل فعال.

© Amnesty International

▲ «أدوات التعذيب»: عمل فني أبدعه نجل سجين اختفى في غينيا، ويُظهر الرسم أيضاً أشخاصاً مشنوقين على جسر.

1987

اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب تدخل حيز النفاذ في 26 يونيو/حزيران بعد تصديقها من قبل 20 دولة. وهذه خطوة مهمة باتجاه استئصال التعذيب في العالم بأسره.

© Amnesty International / Design: Len Breen

1997

الأمم المتحدة تعلن يوم 26 يونيو/حزيران يوماً عالمياً لدعم ضحايا التعذيب.

نفضح 100 شركة في سائر أنحاء العالم تقوم بإنتاج وبيع أدوات التعذيب.

© Jean Gouders

▶ رسم كاريكاتوري هولندي يبرز أدوات تعذيب مصنوعة في المملكة المتحدة وهي تُباع إلى دبي في التسعينيات من القرن الماضي.

1998

في سابقة مهمة، المحكمة الجنائية الدولية تصدر حكماً بأن الاغتصاب يعتبر نوعاً من التعذيب.

يتم القبض على الرئيس الشيلي السابق أوغستو بينوشيه في لندن، بعد تذكير منظمة العفو الدولية الحكومات الأوروبية بالتزامها باعتقاله بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، على الرغم من إطلاق سراح بينوشيه في عام 2000، في أعقاب فحص طبي مثير للجدل. وهي خطوة شجاعة باتجاه تحقيق العدالة الدولية.

1999

© Amnesty International

▲ ملصق من فرع المنظمة في الولايات المتحدة: الملاكم السابق في الوزن الثقيل محمد علي يدعم حملتنا من أجل حظر استخدام أحزمة الصعق الكهربائي في سجون الولايات المتحدة. ويتم تشغيل الأحزمة عن بُعد وتصعق السجناء بصدمة كهربائية بقوة 50,000 فولت لمدة ثماني ثوان.

«تعذيب بالتحكم عن بعد».

وليام شولز من الفرع الأمريكي لمنظمة العفو الدولية

2000

«خطوة من أجل القضاء على التعذيب» هي حملتنا الأولى لمناهضة للتعذيب عبر الإنترنت. وفي السنة الأولى وحدها يقوم عشرات آلاف الأشخاص بتحرك من أجل 17 شخصاً وجماعة من المعرضين لخطر التعذيب.

© Amnesty International/Kazutoshi Murata

▲ نشطاء وناجون من التعذيب من ميانمار يحتجون أمام السفارة البورمية في طوكيو.

2002

نبدأ بالتركيز على مكافحة التعذيب في سياق «الحرب على الإرهاب» بقيادة الولايات المتحدة، بما في ذلك أساليب التعذيب، من قبيل «الإيهام بالغرق».

2005

الأمم المتحدة تعتمد البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، الذي يتم بموجبه إنشاء نظام تفتيش وطني ودولي معاً على أماكن الاعتقال.

© Amnesty International

▲ نشطاء من الفرع الدنمركي لمنظمة العفو الدولية يحتجون ضد رحلات الطيران السرية «لنقل وتسليم المعتقلين المشتبه في ضلوعهم في الإرهاب بصورة غير قانونية». وعلى مدى السنوات الست التالية، تعمد المنظمة إلى فضح الدور الذي لعبته عدة دول أوروبية في عمليات الاعتقال السرية وتعذيب المشتبه بهم التي أدارتها وكالة المخابرات المركزية.

2006

لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب تقول إن الدول يجب أن تمنع التعذيب الذي لا ترتكبه الحكومات وأن تعاقب عليه. وهذا يشمل الاغتصاب والعنف المنزلي وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والاتجار بالبشر.

2008

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تصدر حكماً تاريخياً يقول إن مقدونيا مسؤولة عن التواطؤ مع الولايات المتحدة في اختطاف وتعذيب أشخاص يُشتبه في أنهم إرهابيون. وتُظهر بحوثنا أن العديد من الحكومات الأوروبية الأخرى فعلت الشيء نفسه.

2012

صدَّقت أكثر من 150 دولة على اتفاقية مناهضة التعذيب. ولكن التعذيب مازال يقع في العالم بأسره. ولهذا السبب نطلق حملتنا الجديدة «أوقفوا التعذيب الآن!».

2014

«معاً سنتدخل كلما تعرَّض أشخاص للتعذيب، ومعاً سنُخضع الجلادين للمساءلة».

الأمين العام للمنظمة العفو الدولية سليل شيتي

© Amnesty International/Harrison Mitchell

▲ مظاهرة ضخمة ضد تعذيب الأشخاص المشتبه في ضلوعهم في الإرهاب أمام مقر رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في 10 دواننغ ستريت، لندن، المملكة المتحدة.

© Amnesty International

▲ «لا صفقات بشأن التعذيب – أغلقوا غوانتنامو الآن»: نشطاء يتظاهرون بالقرب من سفارة الولايات المتحدة في مانيلا، الفلبين.

© Rachid Tniouni

▲ محتجون في المغرب ينظمون اعتصاماً أمام البرلمان بمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب في 26 يونيو/حزيران.

ابدأوا هنا
ابدأوا الآن
أوقفوا التعذيب

فلنقف معاً في وجه جلادي كلوديا

الأمين العام لمنظمة العفو الدولية سليل شيتي يتحدث عن لقاء مُلهم مع كلوديا مدينا، الناجية من التعذيب في المكسيك.

«أنا هنا كي أطلب مساعدتك»، قالت كلوديا مدينا عندما التقيتُها في المكسيك في وقت سابق من هذا العام. فأنا أريد الإبلاغ عن جريمة تعذيب».

لقد حرَّكت كلماتها مشاعري لأنني كنت أعرف المحنة التي كابدتْها. ففي الساعة الثالثة من فجر يوم 7 أغسطس/آب 2012، اقتحم جنود البحرية المنزل الذي تعيش فيه مع زوجها وأطفالها الثلاثة.

قام الجنود بربط يديها وعصب عينيها، ثم وضعوها في شاحنة بيك أب واقتادوها إلى قاعدة بحرية في مدينة فيراكروز، حيث اتهموها بأنها عضو في عصابة إجرامية قوية وعنيفة، وهي تهمة نفتْها نفياً قاطعاً.

وفي وقت لاحق وصفت أخبرتنا كولوديا كيف قام جلادوها بصعقها بالكهرباء ولفِّها بالبلاستيك بغية منع حدوث كدمات عندما أوسعوها ضرباً وركلاً. كما أنهم اعتدوا عليها جنسياً، ثم ربطوها بكرسي وتركوها في الخارج تحت الشمس الحارقة في ظهيرة ذلك اليوم.

وفي اليوم التالي أُرغمت كلوديا على توقيع إفادة لم يتسنَّ لها حتى قراءتها. وعُرضت على وسائل الإعلام على أنها مجرمة خطيرة. ولكن في وقت لاحق من ذلك الشهر، تم إسقاط جميع التهم الموجهة إليها باستثناء واحدة، ثم أُطلق سراحها بكفالة.

وبالنسبة لبعض أفراد الشرطة والجيش في المكسيك، يعتبر التعذيب أسلوباً مختاراً من أساليب التحقيق في الجرائم. فهم يعمدون إلى تعذيب الأشخاص لإجبارهم على توقيع إفادات كاذبة واستخدامها كأدلة في المحاكم. ثم يمكن استخدام ذلك للإيحاء بأن المكسيك تحارب الجريمة بشكل ناجح.

وأخبرت كلوديا القاضي بأنها تعرضت للتعذيب، وأمر بإجراء تحقيق. ولكن المسؤولين – بمكتب النائب العام الفدرالي – لم يتابعوا القضية.

كما أنهم يمنعون كلوديا من إجراء فحص طبي لها بدعم من الأمم المتحدة. ولو أُجري لها مثل هذا الفحص الطبي عقب الإبلاغ عن مزاعم التعذيب مباشرة، لتمكَّنتْ من الحصول على أدلة أقوى بشأن المعاملة التي تعرضت لها.

> «كنت أشعر بالخوف، وفكرتُ بألا أتحدث. ولكنني غير مستعدة لقبول ذلك».

وبعد حوالي سنتين، تعبت كلوديا من طول الانتظار، وقالت لي: «كنت أشعر بالخوف، وفكرتُ بألا أتحدث. ولكنني غير مستعدة لقبول ذلك». وهي تعرف أن آلاف الأشخاص تعرَّضوا للمعاملة نفسها، وتريد أن تمنع تعرُّض آخرين لها.

ولهذا قررت كلوديا الخروج إلى العلن وعرض قضيتها على الجمهور كجزء من حملة مناهضة التعذيب الجديدة التي تشنها منظمة العفو الدولية.

إنني أعرف ما تقف ضده، فهي تحاول تحدي سلطة القوات المسلحة والشرطة المكسيكية، ولكنني أعرف أيضاً أنها ليست وحدها، بل نحن نقف إلى جانبها.

أعلاه: سليل شيتي يقابل الناجية من التعذيب كلوديا مدينا في مكسيكو سيتي، فبراير/شباط 2014.

وهكذا أجبتها بنعم، إذ أن منظمة العفو الدولية، بمؤازريها الذين يربو عددهم على ثلاثة ملايين، تستطيع أن تساعدها، وستساعدها مع غيرها من الناجين من التعذيب. فهذا هو ما نحن موجودون من أجله. ومعاً سنمارس الضغط على الحكومات كي تحقق لهم العدالة، ولمنع وقوع التعذيب مرة أخرى.

بالنسبة لي كان لقائي بكلوديا مصدراً عظيماً للإلهام والأمل. إذ أن وجود امرأة ما زالت تتمتع بهذه الروح المعنوية العالية وكل هذه الشجاعة وكل هذا الإيمان على الرغم من تعرضها للتعذيب، يجعلني أشعر بالقوة.

كما أنه يجعلني أشعر بالأمان، حيث بتُّ أعرف أنه إذا كانت كلوديا تستطيع أن تفعل ذلك، فإننا نستطيع أن نفعله أيضاً.

بادر إلى التحرك >>>

رسالتك يمكن أن تساعد كلوديا: يرجى حث النائب العام الفدرالي على إجراء تحقيق شامل وعاجل في مزاعم التعذيب الذي تعرضت له كلوديا، ونشر نتائجه على الملأ، وتقديم المسؤولين عن ذلك التعذيب إلى ساحة العدالة. وينبغي أن يسمح لكلوديا بإجراء فحوص طبية كاملة ومحايدة وفقاً لمعايير الأمم المتحدة. تابع المحاولة واطلب «فاكس»

إبدأ رسالتك بعبارة: «السيد النائب العام» وأرسلها إليه على العنوان الآتي:

Jesús Murillo Karam, Federal Attorney General/Procurador General de la República, Procuraduría General de la República, Paseo de la reforma 211-213, Col. Cuauhtémoc, C.P. 06500, Mexico City, Mexico

Email: ofproc@pgr.gob.mx

(تابع المحاولة واطلب «فاكس») Fax: +52 55 5346 0908

الطريق الطويل إلى الديار

عندما ذهبتْ ديلوروم عبدالقادروف للمشاركة في احتجاج نُظم في ميدان المدينة انتهى بها المطاف إلى اللجوء أولاً، ثم إلى السجن لمدة 18 سنة. اِقرأ قصتها الحزينة، وتعرَّف على ما بوسعك أن تفعله لمساعدتها.

© Private

ديلوروم عبدالقادروف امرأة مسلمة ورعة من أنديزهان، وهي مدينة تقع في جنوب شرق أوزبكستان. وحتى 13 مايو/أيار 2005 كانت ديلوروم تعمل مزارعة، حيث تقوم مع عائلتها بزراعة الخضروات وبيعها، وترعى أولادها الأربعة.

في ذلك اليوم، ذهبت ديلوروم إلى ميدان بابور في وسط المدينة للاحتجاج على الأوضاع الاقتصادية. وكانت قد سمعت أن رئيس الجمهورية سيكون موجوداً هناك، ولكنه لم يحضر. وفي الاحتجاج طالب المتحدثون بتحقيق العدالة ووضع حد للفقر. وفجأةً بدأت قوات الأمن بإطلاق النار على المتظاهرين، وقتلت مئات الأشخاص، بينهم العديد من النساء والأطفال.

وقد وجدت ديلوروم نفسها عالقة بين الجُموع المصابة بالهلع، فلاذت بالفرار وقطعت مع زهاء 500 شخص من المحتجين حوالي 25 كيلومتراً سيراً على الأقدام. وتحت تأثير مشاعر الخوف والارتباك التي تملَّكتها، عبرت الحدود إلى قرغيزستان المجاورة بدون أن تدرك ذلك.

من قرغيزستان أُرسلت إلى مخيم للاجئين في رومانيا. ثم اعترفت بها أستراليا كلاجئة ومنحتها إقامة دائمة في عام 2006.

وبسبب توقها الشديد إلى جمع شملها مع أسرتها، أرادت ديلوروم العودة إلى بلادها. وقد أكدت السلطات في أنديزهان لعائلتها بأنها يجب ألا تخشى شيئاً. وفي يناير/كانون الثاني 2010 وصلت إلى مطار طشقند، ولكن الشرطة اعتقلتها فور وصولها واستجوبتها لمدة أربعة أيام.

وقد سُمح لها بالالتحاق بعائلتها لفترة قصيرة، ولكن السلطات اعتقلتها مرة ثانية، حيث لم يُسمح لها بالتحدث مع محاميها أو رؤية أفراد عائلتها لمدة أسبوعين.

وفي أبريل/نيسان 2010 حُكم على ديلوروم بالسجن لمدة 10 سنوات. وجريمتها المزعومة هي «محاولة الإطاحة بالنظام الدستوري»، ومغادرة أوزبكستان بدون تصريح سفر.

وقال أفراد عائلتها إنها بدت هزيلة الجسد في المحكمة وظهرت على وجهها آثار كدمات. ويعتقدون أنها تعرضت للتعذيب، وأنها أُرغمت على الظهور بدون حجاب. وبعد محاكمة سرية عُقدت في سجن النساء في طشقند في عام 2012، تم تمديد مدة حبسها ثماني سنوات أخرى بزعم «مخالفة قواعد السجن بصورة متعمدة».

إننا نعتقد أن ديلوروم حُكم عليها بالسجن بسبب مشاركتها في مظاهرة أنديزهان، ونعتبرها سجينة رأي.

بادر إلى التحرك >>>

رسالتك يمكن أن تساعد ديلوروم: يرجى حث الرئيس على إسقاط جميع التهم الموجَّهة إليها، وإطلاق سراحها فوراً وبلا قيد أو شرط، والتحقيق في مزاعم التعذيب بشكل عاجل ومحايد.

اِبدأ رسالتك بعبارة: «السيد الرئيس وأرسلها إلى الرئيس إسلام كريموف على العنوان التالي:

President Islam Karimov, Rezidentsia prezidenta
ul. Uzbekistanskaia 43 Tashkent 700163 ,Uzbekistan

أعلاه: شرطي يقوم بدورية تحت ملصق انتخابي ضخم للرئيس الأوزبكستاني إسلام كريموف، الذي مكث في سدة الحكم زمناً طويلاً، 2007.

أوزبكستان: حيث يكون التعذيب ممنهجاً

نالت أوزبكستان استقلالها عن الاتحاد السوفييتي في عام 1991. ومنذ ذلك الحين فاز الرئيس إسلام كريموف في أربع جولات انتخابية رئاسية متتالية. ولا يوجد في البلاد معارضة سياسية رسمية.

إن أبواب البلاد مغلقة فعلياً أمام وسائل الإعلام الأجنبية ومنظمات حقوق الإنسان، وتفرض الحكومة رقابة مشددة على وسائل الإعلام المحلية. كما أن الحصول على تصريح سفر إلى الخارج أمر صعب للغاية بالنسبة لسكان أوزبكستان البالغ عددهم 30 مليون نسمة. ويتم قمع المعارضة السياسية بسرعة وقسوة، بينما يضرب الفساد أطنابه في البلاد.

وقد وصفت الأمم المتحدة التعذيب في أوزبكستان «بالممنهج». وتتلقى منظمة العفو الدولية أنباء مستمرة وذات صدقية حول تعرُّض الأشخاص للتعذيب في الحجز. وتشمل أساليب التعذيب تقييد المعتقلين بمشاعاع التدفئة؛ وتعليقهم من السقف بكلّابات وضربهم؛ وإصابتهم بالاختناق؛ وإدخال أُبر تحت أظافر أيديهم أو أقدامهم؛ والصعق بالصدمات الكهربائية؛ واغتصاب النساء والرجال والاعتداء عليهم جنسياً.

إن حملتنا الجديدة تهدف إلى منع تعرُّض الأشخاص في أوزبكستان لمثل هذه المعاملة القاسية.

تصوير الألم

جميع الصور © Private

© Private

الرسومات المبيَّنة في الصفحة المقابلة بريشة علي العراس، الذي يظهر في الصورة أعلاه مع طفلته في الأيام الخوالي السعيدة: أما اليوم فإنه يقضي حكماً بالسجن لمدة 12 عاماً في المغرب بتهمة الإرهاب. وهو ينفي جميع التهم الموجَّهة إليه، ويقول إنه أُرغم على الاعتراف بها تحت وطأة مختلف أنواع التعذيب المبينة هنا.

وُلد علي في عام 1962 في الجيب الإسباني مليلية بشمال المغرب، ولكنه رحل إلى بلجيكا عندما كان في الخامسة عشرة من العمر، ولديه جنسية مزدوجة بلجيكية مغربية. وفي عام 2005 عاد مع زوجته إلى مليلية كي يعيش بالقرب من والده العجوز، وفتح مقهى هناك كي يكسب عيشه.

في عام 2006 اشتبهت السلطات الإسبانية بعلاقته بالإرهاب، ولكنها لم تجد أية أدلة على ذلك. وفي عام 2008 قامت السلطات الإسبانية بسجنه إثر مطالبة السلطات المغربية بتسليمه إليها بتهم جديدة تتعلق بالإرهاب، ووضعته في الحبس الانفرادي لمدة سنتين وثمانية أشهر. وقد احتجَّ علي العراس على ذلك بالإضراب عن الطعام ثلاث مرات، ولكنه اضطر لوقف تلك الإضرابات بسبب تدهور حالته الصحية.

بيد أن ذلك لم يكن سوى بداية محنته: ففي ديسمبر/كانون الأول 2010، تم نقله وتسليمه إلى المغرب. وقال علي إن أفراد المخابرات المغربية قاموا بتعذيبه في سجن سري لمدة 12 يوماً. وعندما وصل أخيراً إلى سجن سلا 2 الشهير بالقرب من العاصمة الرباط، قال نزلاء آخرون إنهم صُدموا عندما رأوا آثار التعذيب الظاهرة على جسده، وعمق الصدمة النفسية التي أصابته.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 أُدين علي بجريمة استخدام الأسلحة بصورة غير قانونية والانخراط في جماعة تعتزم ارتكاب أفعال إرهابية. واستندت إدانته إلى الإفادات التي أدلى بها إثر تعرُّضه للتعذيب فقط. وهو حالياً يقضي حكماً بالسجن لمدة 12 سنة.

وقال علي إنه أُرغم على التعري في زنزانته ومُنع من النوم في الليل. وقد احتجَّ على ذلك بالإضراب عن الطعام مرة أخرى في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2013. وعلى الرغم من الشكاوى العديدة التي قدمتها عائلته ومحاموه ومنظمة العفو الدولية، فإن السلطات المغربية لم تُجر أي تحقيق في مزاعم التعذيب.

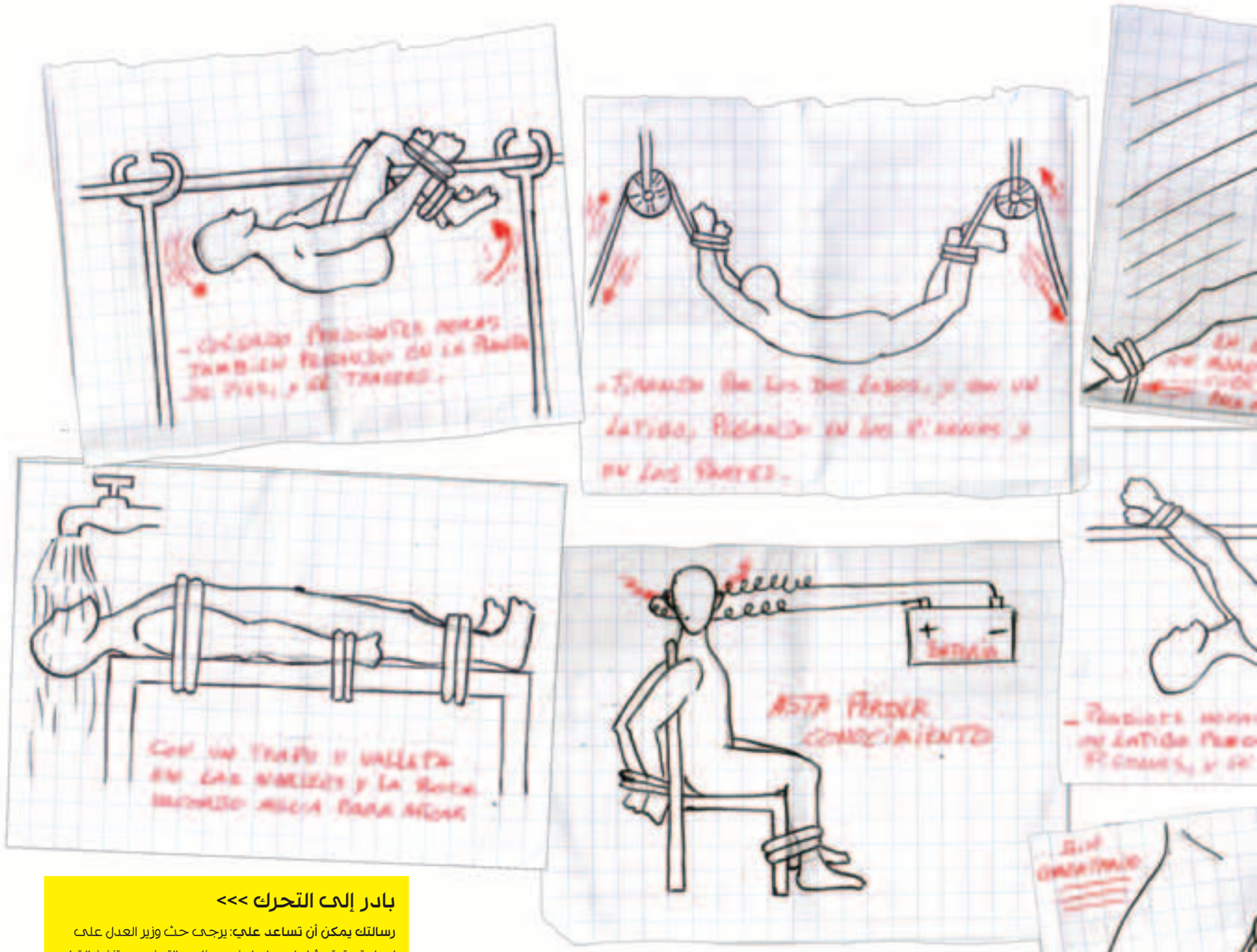

قمنا بترجمة ما كتبه علي بخط يده تحت الرسومات في وصف التعذيب الذي تعرَّض له من اللغة الإسبانية (من أعلى اليسار باتجاه عقارب الساعة):
«التعليق لعدة ساعات، والضرب على باطني القدمين ومن الخلف».
«السحب من طرفي الجسم، وضرب الرجلين والأعضاء [الحساسة] بسوط».
«في ركن الجدار، السحب بالحبال لفتح الرجلين».
«قضاء ساعات عدة في الوضعية المبيَّنة وضرب الرجلين ومن الخلف بسوط».
«لا تعليق» / «بطارية».
«إلى أن يفقد الوعي» / «بطارية».
«صب الماء في الأنف والفم باستخدام صنبور أو قطعة قماش تنظيف للإيهام بالغرق».

بادر إلى التحرك >>>

رسالتك يمكن أن تساعد علي: يرجى حث وزير العدل على إجراء تحقيق شامل وعاجل في مزاعم التعذيب، وتنفيذ القرار الذي أصدره مؤخراً الفريق العامل للأمم المتحدة المعني بالاعتقال التعسفي، والذي دعا إلى إطلاق سراحه فوراً.

إبدأ رسالتك بعبارة «معالي الوزير»، وأرسلها إليه على العنوان التالي:
المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات
وزارة العدل والحريات،
ساحة المأمونية
ص.ب 1015
الرباط، المغرب
فاكس: 25 47 73 537 212+

سَلْب المستقبل

انتقل موزيز أكاتوغبا من وضع التلميذ الذي يخطط لمستقبله إلى وضع الناجي من التعذيب المحكوم عليه بالإعدام. تعرَّف على أسباب مثل هذا المنعطف الرهيب في حياته، وكيف يمكننا أن نقدم له يد المساعدة.

كان موزيز أكاتوغبا تلميذاً طبيعياً في السادسة عشرة من العمر، يعيش في جنوب نيجيريا. وكان نابضاً بالأمل في المستقبل، حيث أنهى امتحانات الدراسة الثانوية وكان بانتظار نتائجه على أحرّ من الجمر. كان يحلم أن يلبي رغبة والده المتوفي في دراسة الطب.

وفي 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2005، ودَّع عائلته وغادر المنزل لزيارة عمّته. وعندما لم يعد إلى المنزل في الموعد المحدد شعرتْ والدته بالقلق عليه. فقد كانت أرملة تعيل أطفالها الخمسة ببيع الطعام في السوق المحلية في إيفورن، وهي مدينة تعجُّ بالحركة في ولاية الدلتا.

لو كان قد سُمح لموزيز بالاتصال بمحام – أو حتى

«لقد كان الألم الذي كابدْته عصياً على التصوُّر. فلم أتعرَّض لمثل هذه المعاملة اللاإنسانية طوال حياتي».

بوالدته – ربما كان من الممكن حمايته من التعذيب. ولكن أحداً لم يعرف مكان وجودة طوال الساعات الأربع والعشرين الأولى.

وفي وقت لاحق زارت بائعة متجولة من السكان المحليين والدة موزيز، وأخبرتها بأنها شاهدت مجموعة من الجنود وهو يقبضون عليه. ولم يعد موزيز إلى منزله بعد ذلك. من هنا بدأت قصته الرهيبة.

'آلام تفوق الخيال'

أوضح موزيز فيما بعد أن الجنود أطلقوا عليه النار في إحدى يديه وضربوه على رأسه وظهره، واقتادوه إلى ثكنة محلية للجيش لاستجوابه. وهناك عرضوا عليه جثة شخص وطلبوا منه التعرف على صاحبها.

وعندما قال لهم موزيز إنه لا يعرف الرجل المتوفي، ضربه الجنود مرة أخرى. ثم اقتادوه إلى مركز للشرطة، حيث انهال عليه أفراد الشرطة بالضرب المبرح بالبلطات والهراوات. ثم ربطوه وتركوه معلقاً بمروحة السقف في وضع مقلوب لعدة ساعات. كما قاموا بخلع أظافر يديه وقدميه بكماشة.

وقال موزيز: «لقد كان الألم الذي كابدْته عصياً على التصوُّر. فلم أتعرَّض لمثل هذه المعاملة اللاإنسانية طوال حياتي».

وقد اشتبهت الشرطة بأنه سرق ثلاثة هواتف وبعض النقود والكوبونات في عملية سطو مسلح. وظل موزيز ينفي تلك التهم بصورة مستمرة. وأرغمه أفراد الأمن على توقيع «اعترافيْن» مكتوبيْن مسبقاً، استُخدما فيما بعد كأدلة ضده أثناء محاكمته.

وتقول والدة موزيز، إنها عندما سُمح لها برؤيته في زنزانة الشرطة في اليوم التالي، رأت الجروح وآثار التعذيب الرهيبة بادية على جسده. ولم يتلقَّ أية معالجة طبية. ونظراً لأن إصاباته كانت بالغة جداً، اضطرت والدته إلى الاستعانة بطبيب لزيارته ثلاث مرات في الأسبوع لمدة تزيد على خمسة أسابيع مقابل أجر.

© Israel Ophori

موزيز كان طفلاً

أمضى موزيز السنوات الثماني التالية في السجن. وفي 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، حُكم عليه بالإعدام شنقاً. وقد استندت الإدانة إلى «اعترافه» وشهادة ضحية السطو المزعوم. أما الشرطي الذي تولى التحقيق في قضيته، فإنه لم يظهر في المحكمة.

ونظراً لأن موزيز كان طفلاً عندما قُبض عليه، فإنه كان يجب ألا يُحكم عليه بالإعدام اصلاً، فهو حكم غير قانوني بموجب القانون الدولي. كما ينبغي عدم قبول أي «اعتراف» يتم الحصول عليه تحت وطأة التعذيب كدليل في المحكمة.

بيد أن موزيز ليس سوى واحد من آلاف الأشخاص في كافة أنحاء نيجيريا الذين تعرضوا للتعذيب بهدف انتزاع اعترافات منهم بارتكاب جرائم. وتُظهر بحوث منظمة العفو الدولية أن الشرطة والجيش يستخدمان التعذيب بشكل اعتيادي لاستجواب المشتبه بهم، وأن المحاكم تصدر أحكامها استناداً إلى «الاعترافات» الناتجة عن التعذيب. ونادراً جداً ما يجري التحقيق في مزاعم التعذيب الموجَّهة ضد أفراد الجيش والشرطة، أو المعاقبة عليها.

وغالباً ما يبدأ التعذيب في الساعات الأربع والعشرين الأولى بعد الاعتقال – وهذه فترة حاسمة. فإذا سُمح للمشتبه به بالاتصال بمحام يستطيع أن يمثله، وفقاً لمقتضيات القانون، فإن ذلك يمكن أن يساعد على حمايته، وربما يساعد على وقف اعتداءات الجلادين عليه.

وما برحت منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات تدعو السلطات النيجيرية إلى تجريم التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة بشكل صريح.

تحطيم الحلم

موزيز اليوم رجل في الرابعة والعشرين من العمر يعاني من الصدمة والعزلة. ولا يُسمح له برؤية عائلته إلا مرتين في الشهر منذ نقله إلى سجن يقع على مسافة أبعد في عام 2006. وقال لنا مؤخراً: «لم أعتقد أنني سأظل على قيد الحياة حتى هذا اليوم».

لقد تحطَّم حلمه في أن يصبح طبيباً. ويقول موزيز إن الجانب الأشد إيلاماً بالنسبة له هو أنه في الوقت الذي يقبع فيه خلف قضبان السجن، كان العديد من أقرانه السابقين قد التحقوا بالجامعة وحصلوا على وظائف جيدة.

وقد قدم محاميه دعوى استئناف ضد حكم الإعدام، ولكن موزيز لا يزال عالقاً في مصيدة السجن، مستقبله مسلوب وحياته معلقة في الميزان.

© Private

إلى اليسار: صورة فوتوغرافية مدرسية التُقطت لموزيز قبا أن تبدأ محنته.
الخلفية: شارع في إيفورون، بالقرب من المكان الذي اعتُقل فيه موزيز على أيدي الجيش النيجيري في عام 2005.

بادر إلى التحرك >>>

رسالتك يمكن أن تساعد موزيز على تحقيق العدالة: يرجى حث السلطات على تخفيف حكم الإعدام وإجراء تحقيق مستقل في مزاعم التعذيب.

إبدأ رسالتك بعبارة: «سعادة السيد»، وأرسلها إلى حاكم ولاية الدلتا الدكتور إيمانويل أودواغان على العنوان التالي:

Dr. Emmanuel Uduaghan, Governor of Delta State
Office of the Governor, Government House, Asaba,
Delta State, Nigeria

الطبيبة الناشطة

© Amnesty International

إن التجارب الخاصة التي مرَّت بها الدكتورة أورورا كورازون أيه بارونغ هي التي شكَّلت كفاحها الطويل ضد التعذيب. وبعد قيادتها فرع منظمة العفو الدولية في الفلبين لمدة سبع سنوات، فإنها تسعى الآن إلى تحقيق العدالة للأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب إبان حقبة النظام الاستبدادي للرئيس فيرديناند ماركوس (1972-1986). وقد حدَّثتنا عن عملها وعمَّا تستطيع حملة أوقفوا التعذيب أن تفعله في حياة الناس.

كيف أصبحتِ «طبيبة ناشطة»؟

بعد تخرجي، توجَّهتُ إلى حقل صحة المجتمع، وقمتُ بتدريب أشخاص في القرى الفقيرة كي يصبحوا عاملين صحيين في مجتمعهم المحلي. وبفضل التدريب استطاعوا مساعدة بعضهم بعضاً، حتى عندما لم يكن هناك أطباء.

بدأتُ العمل بعيادتي في أبريل/نيسان 1982، واعتُقلت بعد ثلاثة أشهر بزعم أنني قمتُ بمعالجة أحد الثوار. وقد داهمت الشرطة عيادتي بدون مذكرة اعتقال وتفتيش، وصادرت معدات طبية، من قبيل الحقن.

قضيتُ مدة سنة ونصف السنة قيد الاعتقال، جزء منها في الحبس الانفرادي. لم يعذبوني جسدياً، ولكن التعذيب كان نفسياً بشكل رئيسي. وبعد إطلاق سراحي، انضممتُ إلى مجموعة التحرك الطبي، وهي منظمة للمهنيين الصحيين تقدم خدمات صحية إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. في البداية كنا نعالج الأمراض المعدية، ثم طوَّرنا خدمات الصحة الاجتماعية – النفسية – الحيوية (وهي مقاربة للمعالجة تنظر إلى الصحة في سياق العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية) لضحايا التعذيب وعائلاتهم.

عملتُ مديرة تنفيذية لمجموعة التحرك الطبي لمدة ست سنوات، ثم بدأت العمل مع «فرقة لمهمات الخاصة بالمعتقلين»، وهي منظمة تقوم بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان. وفي عام 2007 انضممتُ إلى منظمة العفو الدولية.

كيف يمكن للأطباء أن يساعدوا في ضمان العدالة للناجين من التعذيب؟

في العادة لا يكون هناك شهود عيان على التعذيب – باستثناء الضحية والجلاد. وغالباً ما لا يُصدَّق الناجون من التعذيب، ولا يحصلون على العدالة لأنهم لا يملكون إفادات أو وثائق تثبت تعرضهم للتعذيب.

بوسع الأطباء أن يساعدوا في إجراء فحوص طبية ونفسية، وتوثيق الأدلة المتعلقة بالتعذيب. كما يمكنهم الإدلاء بشهاداتهم في المحاكم. وبتوفر أدلة كافية، يمكن بناء قضية، وهو ما يزيد من إمكانية إدانة الجاني ومعاقبته، وضمان تحقيق العدالة للضحية.

كيف اتصلتِ بمنظمة العفو الدولية في البداية؟

كانت المرة الأولى التي «قابلتُ» فيها منظمة العفو الدولية عندما كنتُ في السجن. فقد كان بين السجناء السياسيين مزارعات، وكنَّ يتلقين بطاقات ورسائل من أعضاء منظمة العفو الدولية. ونظراً لأنهن كنَّ لا يُجدن القراءة باللغة الإنجليزية، فقد كنت أشرح لهن معاني الرسائل وأساعدهن في الرد عليها.

وقد ساعدت الرسائل على رفع روحنا المعنوية، إذ علمنا أن الناس في الخارج كانوا يعرفون أوضاعنا ويهتمون بأمرنا. وكانت الرسائل والبطاقات تصل في أكياس، وكان الحراس يفتشونها ويقرأون ما فيها. ولذا فقد كانوا يعرفون أن العالم يراقب.

كما ساعدت تلك الرسائل في تغيير مواقف الحراس، وبدأوا يعاملوننا باحترام.

إبان الحكم الديكتاتوري للرئيس فيرديناند ماركوس كان الاتصال بأشخاص خارج الفلبين شيئاً مهماً للغاية. ومنَحَنا التضامن الذي أبداه أشخاص من بلدان أخرى القوة اللازمة للاستمرار في كفاحنا من أجل حقوق الإنسان والحرية.

كان أحد أعضاء منظمة العفو الدولية – وهو قبطان بحري دنمركي يدعى إريك بلوش – يكتب لي بشكل متكرر، وأصبح فيما بعد صديقاً لي. واصلتُ الاتصال به، وسررتُ عندما قابلته أخيراً في أحد مؤتمرات حقوق الإنسان في الدنمرك بعد ذلك بسنوات عدة.

بصفتك ناشطاً تدافع عن حقوق أشخاص آخرين، وفي خضم عملك هذا، فإنك تقابل أشخاصاً يصبحون جزءاً من حياتك لأنك كنت معهم في الرحلة نفسها.

ما هي الآمال التي تعلقينها على حملة «أوقفوا التعذيب» الجديدة التي تقوم بها منظمة العفو الدولية؟

على الرغم من أن اتفاقية مناهضة التعذيب تنص على أن عدم التعرض للتعذيب هو حق مطلق، فإن ممارسات التعذيب لا تزال مستمرة. ومع أن لدينا قانون لمكافحة التعذيب في الفلبين منذ عام 2009، فإنه لم تتم إدانة أحد بجريمة التعذيب حتى يومنا هذا.

قصة ألفريدا

ألفريدا ديسبارو أُم عزباء من مدينة كويزون بالفلبين. وقد كانت في مقهى إنترنت بالقرب من منزلها عندما أوقفتها الشرطة واتهمتها بالاتجار بالمخدرات. وقد نفت تلك التهمة وأفرغت جيوبها طواعيةً، ولم يكن فيها سوى هاتف خليوي وقطعة نقدية قيمتها 5 بيسو.

ثم صوَّب أفراد الشرطة مسدساً نحوها ولكموها في صدرها وقيَّدوا يديها واقتادوها إلى مقر قيادة الشرطة. وقالت ألفريدا إنه كي يرغمها على الاعتراف بالجريمة، عمد أحد كبار ضباط الشرطة إلى تثبيتها على جدار ولكمها مرات عدة على بطنها ووجهها وضربها بعصا ووضع أصابعه في عينيها، وحشر مكنسة في فمها وضرب رأسها بالجدار.

وشعرت ألفريدا بعد الضرب بآلام مبرحة إلى حد أنها لم تكن قادرة على تناول الطعام، وواجهت صعوبة في التنفس، وظلت تتقيأ على مدى أيام. وهي اليوم تقبع في سجن محلي بانتظار المحاكمة بتهمة بيع وحيازة مواد مخدرة غير قانونية. وعلى الرغم من إجراء فحص طبي لها، فإن الشرطة لم تُجر تحقيقاً في مزاعم التعذيب.

بادر إلى التحرك >>>

رسالتك يمكن أن تساعد ألفريدا: يرجى دعوة القائم بأعمال المفتش العام أليكسندر رولدان إلى إجراء تحقيق عاجل وشامل في مزاعم التعذيب، وتقديم كل من تثبت مسؤوليته عنها إلى ساحة العدالة.

ابدأ رسالتك بعبارة: «السيد المفتش العام»، وأرسلها إليه على العنوان التالي:

Police Director Alexander Roldan, Inspector General,
Internal Affairs Service, Philippine National Police Compound,
Camp General Crame, Quezon City,
Metro Manila, Philippines 1100

البريد الإلكتروني:

Email: iaspd@pnp.gov.ph
niasprd@yahoo.com.ph
rias_ncr@pnp.gov.ph

© Private

فوق: الدكتورة أورورا بارونغ (الثانية من اليسار، التي تحمل اللافتة) في الفعالية السادسة «الجري ضد التعذيب»، وهي فعالية نُظمت في الفلبين في ذكرى اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، 26 يونيو/حزيران 2012.
أعلاه: والدة أورورا تزورها في المعتقل، 1982.

وينبغي أن نستمر في تذكير الحكومات بأن لديها التزاماً بمنع التعذيب، وأن نتأكد من مساءلة الجناة على جرائمهم.

آمل أن نتمكن من إيصال قصص الناجين من التعذيب إلى الناس – من قبيل قصة ألفريدا ديسبارو (أنظر المربع الجانبي) – إذ أن تجربتها تعبر عن تجارب العديد من النساء والرجال في الفلبين، ممن لا تُعرف أسماؤهم ولا يجدون سبيلاً للحصول على العدالة.

وآمل أن يطالب مؤازرو منظمة العفو الدولية حكومة الفلبين بمعاقبة الأشخاص الذين قاموا بتعذيب ألفريدا، وإنشاء آليات لمنع وقوع التعذيب مرة أخرى. وإذا ما عمل الجميع في حركة منظمة العفو الدولية معاً، فإننا حقاً سنُحدث فرقاً.

الدكتورة بارونغ في الوقت الراهن عضو في المجلس الإداري الخاص بمطالب ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الفلبين. ويضطلع المجلس، شأنه شأن لجان الحقيقة والإنصاف في بلدان أخرى، بمهمة الاعتراف بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في الحقبة التي خضعت فيها البلاد للقوانين العرفية، وتوفير جبر الضرر لضحايا تلك الانتهاكات.

© Amnesty International/Dario Samadi

التجربة الأروع

عندما وصل آلاف الأشخاص على متن قارب من شمال أفريقيا إلى جزيرة لامبيدوسا الإيطالية الصغيرة في عام 2011، أثار ذلك الحدث عاصفة إعلامية. ولإجراء تحقيق في الحقائق التي تكمن خلف العناوين الرئيسية لأخبار الصحف، قرر الفرع الإيطالي لمنظمة العفو الدولية إرسال مجموعة من النشطاء كي يخيِّموا هناك. وقد كانت النتيجة قوية للغاية إلى حد أن ذلك النشاط تطوَّر إلى فعالية دولية سنوية كجزء من حملة «نداء استغاثة إلى أوروبا». وقد تحدثنا إلى منظِّم الفعالية فابيو سيكونتي، المشغول بالتخطيط للمخيم الدولي الثالث لحقوق الإنسان في بلغاريا في يوليو/تموز من هذا العام.

لقد كانت المخيمات إحدى أكثر التجارب روعةً في حياتي. وثمة فرق هائل بين الأشخاص الذين شاركوا في هكذا فعالية وبين أولئك الذين لم يشاركوا فيها. وإن مثل هذه التجربة العاطفية لا تتكرر كثيراً في منظمة العفو الدولية. وبعد انتهاء المخيم يفهم الأشخاص تماماً ما هي منظمة العفو الدولية وماذا بوسعها أن تفعل، وما معنى كلمة «أنشطة».

عندما وصل آلاف المهاجرين إلى لامبيدوسا في عام 2011، تحدثت وسائل الإعلام السائدة عن «غزو» المهاجرين وعن «تجريمهم». وأردنا الذهاب بنشطائنا إلى هناك بهدف فهم الأوضاع ومعرفة ما يمكننا القيام به من أجل تحسينها. وقد أقام نحو 70 شخصاً من إيطاليا في مخيم لمدة أسبوع في يوليو/تموز.

لقد أدركنا أن الواقع كان مختلفاً تماماً. فالناس الموجودون في لامبيدوسا ليسوا عنصريين، ولم يكن هناك «غزو». لقد شعروا بالاستياء من التغطية الإعلامية السلبية لتلك الأحداث.

إنقاذ الأشخاص بقواربهم الخاصة

وبدلاً من ذلك، فتح السكان المحليون بيوتهم للمهاجرين، وقدموا لهم الملابس والطعام والماء. وكانوا يقومون بإنقاذهم بواسطة قواربهم الخاصة.

وحضر الصحفيون والجنود وأفراد الشرطة والعاملون في المنظمات غير الحكومية، بالمئات، ولكن أحداً منهم لم يتحدث مع السكان المحليين.

وقررنا الإعراب عن شكرنا لهم على ما فعلوه بكتابة كلمة «Grazie» (أي شكراً) على الشاطئ. والتقطنا صوراً وطبعنا بطاقات بريدية بعد ذلك ووزعناها على سكان المدينة. لقد ترك ذلك العمل أثراً طيباً في نفوس السكان المحليين وقدموا الشكر للمنظمة عليه. وكانت تلك المرة الأولى التي يشعرون فيها بأن هناك أناساً في الخارج يفهمون أوضاعهم.

وساعدت تحركاتنا الأشخاص على فهم أن المهاجرين من شمال أفريقيا كانوا يصلون إلى لامبيدوسا منذ 10 سنوات، ولم يكن ذلك بالأمر الجديد. لكن الاختلاف في عام 2011 يتمثل في أن آلاف الأشخاص وصلوا في أعقاب «الربيع العربي».

ولهذا السبب قررنا إرسال إشارة استغاثة إلى أوروبا في العام التالي. إذ أن جميع الموجودين في الجزيرة قالوا إنهم بحاجة إلى مساعدة من الاتحاد الأوروبي من أجل حماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين. ولا تستطيع جزيرة صغيرة واحدة أن تفعل ذلك بمفردها.

التخييم في الأماكن الساخنة

إنه أسبوع صعب ومكثَّف. وتتمثل الأهداف الرئيسية في دعم حملة نداء استغاثة إلى أوروبا بتحرك جيد، وتدريب النشطاء وكيفية توصيل رسالتنا.

يحضر نشطاء منظمة العفو الدولية من أنحاء أوروبا كافة، بالإضافة إلى اللاجئين والمهاجرين أنفسهم. ومن الأهمية بمكان أن يجلبوا تجاربهم معهم – لا «كضيوف خاصين»، وإنما جنباً إلى جنب مع الآخرين جميعاً. (إقرأ قصتي صالح وكوشا على الصفحتين 20-21).

إننا ننظِّم المخيم في الأماكن التي تقع فيها انتهاكات لحقوق الإنسان. وهكذا نبدأ بفهم الأوضاع المحلية. ثم نتصور فكرة التحرك، وننقسم إلى مجموعات صغيرة – تضم الأنشطة والاتصالات والحملات، إلخ – كي يكون التنظيم تفصيلياً.

وفي نهاية الأسبوع نقوم بالتحرك: ففي ليسفوس باليونان في العام الماضي أرسلنا إشارة استغاثة من أحد القوارب. وفي لامبيدوسا في عام 2012 أطلق المشاركون نداء الاستغاثة SOS بالوقوف في البحر، وذلك لإظهار أن اللاجئين والمهاجرين كانوا يغرقون في البحر الأبيض المتوسط (أنظر الصورة إلى اليمين).

وفي يوليو/تموز من هذا العام نود أن نحقق هدفيْن. الأول هو مساعدة العالم على فهم أوضاع اللاجئين والمهاجرين الذين يصلون إلى بلغاريا، وماهية مشكلات حقوق الإنسان. والثاني أننا نعتزم العمل مع نشطاء محليين من أجل زيادة فهم الشعب البلغاري لاحتياجات وحقوق الأشخاص الذين يصلون إلى البلاد.

تغيير الطريقة التي نتحرك بها

لقد غيَّر المخيمان الدوليان الأخيران طريقة التحرك كجزء من حملة «نداء استغاثة إلى أوروبا». وتعتبر التجمعات الاستعراضية الفجائية القصيرة في بروكسل في 20 مارس/آذار مثالاً على ذلك – (أنظر الصفحة 1).

وفي بلغاريا سيتواجد نشطاء من سائر أنحاء العالم في بقعة ساخنة للمهاجرين في يوليو/تموز، وسيناضلون جنباً إلى جنب مع النشطاء المحليين واللاجئين أنفسهم. وبالنسبة لنا تعتبر هذه الطريقة مقاربة جديدة للأنشطة.

ويستطيع العالم الخارجي أن يرى منظمة العفو الدولية في خضم العمل فعلاً. وهنا تكمن الأهمية البالغة للتواجد هناك.

فابيو سيكونتي هو استشاري في مجال الأنشطة، يعمل مع فرع منظمة العفو الدولية في إيطاليا.

إلى اليمين: نشطاء يرسلون نداء استغاثة SOS إلى زعماء أوروبا من مياه لامبيدوسا، 2012. فقد لقي ما لا يقل عن 2,600 لاجئ ومهاجر حتفهم أثناء عبورهم البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا منذ عام 2011.

طالع المزيد >>>

تهدف مخيمات حقوق الإنسان الدولية التابعة لحملة نداء استغاثة إلى أوروبا إلى تمكين وتدريب النشطاء، وإقامة صلات بين الأشخاص كي يتبادلوا الأفكار والتجارب. ويمضي المشاركون قُدماً كي يصبحوا سفراء للحملة في بلدانهم ومجتمعاتهم، في قلب الحركة العالمية لمنظمة العفو الدولية.

للاطلاع على المزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب المحلي لمنظمة العفو الدولية، أو زيارة الموقع:
www.whenyoudontexist.eu

© Amnesty International (Photo: Giorgos Moutafis)

‹المخيم غيَّر كل شيء›

في عام 2011، عبر صالح إبراهيم الحدود اليونانية مع تركيا سيراً على الأقدام، بعد أن دفع 3,500 دولار أمريكي إلى أحد المهربين. ويطلب صالح إراهيم، وهو من أصل صومالي، اللجوء حالياً، ويعمل كمترجم في العاصمة أثينا. وأوضح لنا كيف أدت مشاركته في مخيم حقوق الإنسان الذي أقامته منظمة العفو الدولية في ليسفوس باليونان في عام 2013، إلى تحويله إلى ناشط.

إن الأشخاص الذين يناضلون من أجل حقوق الإنسان والأشخاص الذين يتعرضون للانتهاك يجب أن يعملوا معاً. كنت أقول في السابق إنني لن أضع يدي بيد إسرائيلي. بيد أن المخيم في ليسفوس غيَّر أشياء كثيرة. إذ أن المرء يناضل من أجل أشخاص لم يلتقهم من قبل أبداً.

تعرضتُ للاعتداء مرتين في اليونان. في المرة الأولى كسروا يدي. إن ذلك يُشعرني باليأس. فالأشخاص لا يستطيعون الخروج، إنهم خائفون. ربما أموت في أثينا، ولكنني سأموت وأنا أحاول.

لقد غادر بعض أصدقائي، وحصلوا على أوراقهم في السويد والنرويج وفنلندا، وهم يسألونني عن سبب بقائي في اليونان. ولكنني أود البقاء هنا، وهذا حقي، وهو خياري، ولن أغادر هذا المكان. وهو ما أكافح من أجله. فهذا المكان بحاجة إلى أشخاص.

البحر لم يعدْ بحراً، بل أصبح مقبرة. وربما يكون لي أصدقاء على متن ذلك القارب القادم من الصومال [الذي غرق بالقرب من جزيرة لامبيدوسا بإيطاليا في أكتوبر/تشرين الأول 2013]. لقد لقي أولئك المهاجرون حتفهم، أو اختفوا. ونحن نسمع مثل هذه الأخبار في كل يوم.

وسأظل ناشطاً في مجال حقوق الإنسان، مهما كلَّف الثمن. فهو شرف لي أن أكون جزءاً من هذا النضال، لأن ذلك هو ما يتعين علينا أن نكافح من أجله، وليس من أجل الأرض والنفط والمال. ونحن لا نستخدم الأسلحة، ولهذا السبب يشارك الأشخاص في هذا العمل. إنها تجربة حلوة. وأنا أكرّس حياتي كلها لهذه القضية.

فوق: نشطاء يرسلون إشارة استغاثة أخرى SOS من بحر إيجة، ويطلبون بواسطتها من الحكومات الأوروبية وقف انتهاكات الحقوق الإنسانية للاجئين والمهاجرين على طول الحدود الأوروبية، ليسفوس، اليونان، 2013.

اللاجئ المحظوظ

يقول كوشا بهرامي، وهو لاجئ إيراني يعيش حالياً في اليونان، إن مخيم الأنشطة الخاص بحملة نداء استغاثة إلى أوروبا يقع في صلب عمل منظمة العفو الدولية وهدفها: ألا وهو جمع الأشخاص المتحمسين الذين يؤمنون بالتغيير وسيعملون من أجله.

© Amnesty International

فوق: كوشا بهرامي (إلى اليسار) مع نيكوس كساباكيس، في المخيم الدولي الثاني لحقوق الإنسان في ليسفوس باليونان، يوليو/تموز 2013.

إسمي كوشا بهرامي، لاجئ محظوظ من إيران. كان يمكن أن أكون اللاجئ السوري الذي قابلتُه على جزيرة يونانية، والذي تخلى المهربون عنه في لجة اللامكان. لقد ذهب بحثاً عن الماء لأطفاله، وانتهى به المطاف في المعتقل لأنه كان قد أضاع أوراقه التي تُثبت أنه قادم من سوريا.

كان يمكن أن أكون ذلك الصبي الصومالي الذي قُبض عليه وضُرب بينما كان عائداً إلى منزله من المدرسة. وكان يمكن أن أكون ذلك الشاب الباكستاني الذي تعرَّض للاعتداء في أثينا ثم قُتل على أيدي رجلين وهو في طريقه إلى العمل في اليونان لا لشيء إلا بسبب لون بشرته.

أنا لاجئ محظوظ – وربما لست كذلك. فعندما وصلتُ إلى اليونان حاولتُ تقديم طلب اللجوء إلى الشرطة. وأبرزتُ لهم تصريحاً من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تركيا. فكان الجواب بالضرب والاحتجاز لمدة ثلاثة أشهر في أحد مراكز الاعتقال.

اضطررتُ إلى إعلان إضراب شامل عن الطعام من أجل رؤية والدتي. كما اضطررتُ للإقدام على محاولة الانتحار خوفاً من الترحيل.

وفي هذه الأيام، وعلى الرغم من أنني حر الآن، وأن عدة سنوات باتت تفصلني عن ذلك الحدث، فإنني لا أزال أشعر وكأنني مسجون في منزلي. إذ أنني أشعر بالخوف ممَّا قد يحدث لي عندما أخرج إلى الشارع. وهذه ليست مجرد ظاهرة في اليونان لوحدها – بل تتصاعد في كل أنحاء أوروبا.

وتحاول حملة نداء استغاثة إلى أوروبا حماية أشخاص مثلي. ففي العام الماضي ذهبنا إلى ليسفوس، وهي جزيرة يونانية قريبة من تركيا، للقيام بتحرك لمدة أسبوع احتجاجاً على ما يحدث للاجئين والمهاجرين على الحدود الأوروبية. وتصل هذه المبادرة إلى صميم عمل منظمة العفو الدولية: أي تجميع المتحمسين معاً، الذين يؤمنون بالتغيير ويعملون من أجله. ويجدر أن نشير إلى أنه بعد المخيم ازدادت قوة المشاركين 10 أضعاف.

وثمة أشخاص عديدون مثلي، ممن يحتاجون إلى رفع أصواتهم. ونحن نحتاج إلى أشخاص يقفون إلى جانبنا، ممن لا يقبلون المعاملة التي يتلقاها اللاجئون والمهاجرون في أوروبا اليوم. معاً يمكننا إحداث التغيير.

بادر إلى التحرك >>>

تُعتبر الأشهر القليلة القادمة حاسمة: ففي يونيو/حزيران، سيعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية جديدة بشأن كيفية التعامل مع قضية الهجرة واللجوء. ومن خلال حملتنا «نداء استغاثة إلى أوروبا»، نريد أن ندفعهم إلى وضع البشر قبل الحدود.

انضمّ إلى النقاش الدائر على تويتر باستخدام: #SOSEurope واتبع @dontexisteurope

أصوات عديدة تصنع التغيير

من خلال حملتنا الجديدة «جسدي..حقوقي» نعمل مع النشطاء المدافعين عن حقوق المرأة في نيبال، من أجل تمكين الأشخاص من الجهر بأصواتهم واتخاذ القرارات المتعلقة بأجسادهم وصحتهم وحياتهم.

جلست رينا بوخريل، وهي من منطقة ديليخ في وسط غرب نيبال، في غرفة مليئة بالغرباء في كاتماندو. وكانت قد قطعت مسافة طويلة للوصول إلى العاصمة للتحدث علناً وللمرة الأولى عن أمر لا تجرؤ العديد من النساء على مناقشته حتى مع عائلاتهن.

في 20 فبراير/شباط كانت عضواً في هيئة خبراء عند إطلاق تقرير منظمة العفو الدولية المعنون بـ: «عبء غير ضروري: التمييز على أساس النوع الاجتماعي ومشكلة هبوط الرحم في نيبال». لقد أُتيحت لها فرصة الحديث عن تجربتها الرهيبة علناً.

تزوجتْ رينا عندما كانت في الخامسة عشرة من العمر، وأنجبت ستة أطفال في غضون عقد واحد من الزمن. وبعد إنجاب طفلها الأول عانت من مشكلة هبوط الرحم – حيث تضعف عضلات الحوض ويهبط الرحم إلى المهبل – وخوفاً من وصمة العار التي غالباً ما كانت ترافق هذه الحالة، فقد كابدت آلامها بصمت لمدة 21 عاماً، قبل أن تتلقى المعالجة الطبية التي تحتاجها.

ويبين تقرير منظمة العفو الدولية أن التمييز على أساس النوع الاجتماعي في نيبال هو السبب الجذري لارتفاع معدلات هبوط الرحم. وكان إطلاق الحملة يشكل الخطوة الأولى في حملتنا من أجل حمل الحكومة على التصدي لمشكلة هبوط الرحم باعتبارها قضية من قضايا حقوق الإنسان، وذلك بتطبيق استراتيجية وقائية تتصدى للتمييز على أساس النوع الاجتماعي.

كان ذلك هو الهدف طويل الأجل للنشطاء النيباليين المحليين المدافعين عن حقوق المرأة – وهم النشطاء الذين عملوا على مدى سنوات عدة من أجل تأمين المكتسبات السابقة داخل البلاد.

نشطاء في الخطوط الأمامية

من بين أولئك الناشطين الدكتورة أرونا أبريتي (في الصورة) وساميتا برادهان، وهما مناضلتان باسلتان تقفان في الخطوط الأمامية لحركة حقوق المرأة في نيبال.

والدكتورة أرونا خبيرة في مجال الصحة العامة وحقوق الإنسان وعضو مؤسس في منظمة غير حكومية تدعى صندوق خدمات التربية الصحية الريفية. وعلى مدى 27 عاماً، ما برحت تعمل من أجل تحسين مستوى الصحة الإنجابية للنساء والفتيات في نيبال.

وتتذكر الدكتورة أرونا التي كانت تتحدث إلينا في مارس/آذار، فتقول: «في عام 1995، عندما كنت أعمل في المناطق الغربية النائية من نيبال، قمت بإدارة مخيم صحي صغير للنساء. وفي خلال سبعة أيام، تمكَّنا من فحص 600 امرأة، واكتشفنا أن 150 امرأة منهن كن يعانين من مشكلة هبوط الرحم بشكل أو بآخر».

«ما فتئت المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية تناضل من أجل وضع حد لمشكلة هبوط الرحم منذ سنوات عدة، ولكن صوتها هذه المرة كان عالياً وتم الاستماع إلى المشكلة داخل البلاد وخارجها باعتبار أنها قضية من قضايا حقوق الإنسان»

وقد دفعتها تلك التجربة إلى كتابة مقال قصير حول ذلك الوضع، نُشر في إحدى الصحف النيبالية. وهكذا بدأت عملية تدريجية للتوعية بالوضع. فكتبت مقالات عدة حول الموضوع، ذكرت فيهابعض أشد الحالات التي صادفتْها بؤساً.

وقالت الدكتورة أرونا: «اكتشفنا أن العديد من النساء كن يُدخلن أشياء في المهبل كي لا يخرج الرحم – من قبيل الحجارة أو الخلاخيل – أو أي شيء يمكن أن يوقف خروجه. وأتذكّر حالةً وضعت فيها امرأة حلقة منع الحمل لمدة 15 سنة متواصلة. ولم تكن تعلم أنها يجب أن تقوم بتغييرها كل ثلاثة أشهر. إن قصصاً كهذه دفعتني إلى كتابة المزيد من المقالات حول مشكلة هبوط الرحم في الصحف الوطنية واليومية ومطالبة الحكومة بضرورة وضع خطط وبرامج بهذا الشأن».

وقد أدت روح التصميم التي تحلّت بها إلى تحقيق نتائج إيجابية، وقالت: «إن ناشطات أخريات بدأن بالحديث عن المشكلة والتحرك من أجل التصدي لها. فقد أثرنا ضرورة منع حدوث مشكلة هبوط الرحم. وأدركنا أن العاملات الصحيات والممرضات والقابلات يجب أن يعرفن كيفية منع حدوث المشكلة. وحالما قدمنا التدريب لهن، وجدنا أن حالات هبوط الرحم قد تناقصت. كان ذلك المشروع صغيراً لكنه حقق نتائج جيدة».

إحراز تقدم

عندما بدأت ساميتا برادهان تذود عن الحقوق الإنجابية للنساء قبل نحو عقد من الزمن، كان الطريق شاقاً. أما الآن، وقد أصبحت مديرة مركز البيئة والتنمية الزراعية، فإنها تتذكر بعض التحديات التي واجهتها في ذلك الحين:

«في البداية لم يكن من السهل على الأفراد والمنظمات العمل لحل مشكلة هبوط الرحم، إذ لم يكن ذلك العمل مقبولاً. أما الآن، فإن مركز البيئة والتنمية الزراعية يعمل مع نحو 20 منظمة محلية من المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة في نيبال. وقد تم تنظيم النساء على مستوى القرية، وبدأن يطالبن الحكومة بضمان حقوقهن الصحية وتوفير الخدمات الصحية لهن».

كما أن ذلك العمل أتى أُكله على مستوى الحكومة: «فقد حدث تغيير كبير في الحكومة، إذ أنشأت الأخيرة وحدة جديدة، وهي ضابط ارتباط في قسم الصحة الأسرية تابع لوزارة الصحة والسكان. وثمة مجال لمناقشة هذه القضية».

ومع ذلك، فإنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، وخاصة فيما يتعلق بمنع حدوث مثل هذا الوضع. فقد قالت ساميتا: «إن تقليص حجم التمييز على أساس النوع الاجتماعي وتكريس الحقوق الإنجابية يعتبران هدفاً طويل الأجل لمركز البيئة والتنمية. وإن جعل الرجال

© Amnesty International (Photo: Prakash Mathema)

والنساء على المستوى المحلي يفهمون معنى التمتع بالحقوق الإنجابية، يشكل أحد التحديات. فالناس يعتبرون أن معاناة النساء من مشكلات هبوط الرحم حالة طبيعية تحدث إثر إنجاب الأطفال. كما أن جعل صانعي السياسات والمانحين يفهمون أنه لا بد من منع حدوث هذه المشكلة، يعتبر تحدياً آخر موازياً. إذ أن توفير المعالجة الجراحية والسعي للحصول على نتائج سريعة يعتبر أمراً مُرضياً بالنسبة لهم».

وبالنسبة لهاتين المرأتين، فإن عمل منظمة العفو الدولية الذي يُبرز الصلة بين مشكلة هبوط الرحم والتمييز على أساس النوع الاجتماعي، يساعد في دعم جهودهما لضمان وضع استراتيجية وقائية شاملة لهذه الحالة. وقالت الدكتورة أرونا: «إن مشكلة هبوط الرحم ضد دستورنا، ومن خلال تقرير منظمة العفو الدولية بات لدينا أداة يمكن أن نستخدمها للتحدث مع حكومتنا وصانعي السياسات والحكومات الدولية».

وقالت ساميتا: «عندما بدأت منظمة العفو الدولية العمل بشأن هذه المسألة، اعتُبرت قضية كبرى بالنسبة لحكومة نيبال. وما فتئت المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية تناضل من أجل وضع حد لمشكلة هبوط الرحم منذ سنوات عدة، ولكن صوتها هذه المرة كان عالياً وتم الاستماع إلى المشكلة داخل البلاد وخارجها باعتبار أنها قضية من قضايا حقوق الإنسان».

في الأعلى: الأمين العام لمنظمة العفو الدولية سليل شيتي (يجلس إلى اليسار) مع الدكتورة أرونا أبريتي (الواقفة) في الفعالية العالمية لإطلاق حملة «جسدي .. حقوقي»، قرية ساموندراتار، منطقة نواكوت، وسط نيبال، 6 مارس/آذار 2014.

وقّعَ على عريضتنا ما يربو على 85,000 شخص >>>

نتقدم بالشكر إلى جميع الذين دعوا الحكومة النيبالية إلى الاعتراف بأن مشكلة هبوط الرحم تمثل قضية من قضايا حقوق الإنسان. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عبر الرابط: www.amnesty.org/unnecessaryburden

انطلاق نقاش عالمي

من قرية ريفية إلى الشبكة العنكبوتية، أطلقت حملة «جسدي.. حقوقي» نقاشاً عالمياً حول الحقوق الجنسية والإنجابية.

بدأ الأمر في قرية بوسط نيبال، حيث التقى الأمين العام لمنظمة العفو الدولية سليل شيتي ونشطاء محليون من دعاة حقوق المرأة مع نساء ريفيات في منطقة نواكوت. وقد تحدثوا معاً حول التمييز الذي تواجهه العديد من النساء في نيبال، وعن تأثير ذلك على قدرتهن على اتخاذ القرارات المتعلقة بأجسادهن وحياتهن (أُنظر الصفحة 22).

وقال سليل شيتي عند إطلاقه الحملة: «بإطلاق حملة جسدي.. حقوقي، نريد أن نساعد الجيل القادم على إدراك حقوقه الجنسية والإنجابية والمطالبة بها».

وفي هذه الأثناء نشرت منظمة العفو الدولية سلسلة من الصور المثيرة للجدل لاستخدامها في إطلاق نقاش عالمي على الإنترنت. وتُظهر الصور فن الرسم على الجسد أبدعته الفنانة اليابانية هيكارو تشو (المعروفة أيضاً باسم تشو سان) خصيصاً وحصرياً لإطلاق حملة منظمة العفو الدولية «جسدي.. حقوقي».

لقد بدأ النقاش فعلاً، ومع تزايد عدد الأشخاص الذين قاموا بتحميل صور فن الرسم على الجسد الخاصة بهم كجزء من النقاش – وسعياً وراء فرصة الفوز بأحد الأعمال الفنية لهيكارو تشو – انبثق مجتمع عالمي مستعد للدفاع عن الحقوق الجنسية والإنجابية.

وتستمر الحملة حتى عام 2015، وتشمل كلاً من نيبال وبوركينا فاسو والسلفادور وبلدان المغرب (الجزائر والمغرب – الصحراء الغربية وتونس) وأيرلندا. طالعْ المزيد في الأعداد القادمة من النشرة الإخبارية.

من اليمين إلى اليسار من الأعلى: فعاليات إطلاق حملة «جسدي.. حقوقي» في كل من المغرب، توغو، النمسا، كندا، نيبال، اليابان، ريو، إسبانيا، مالي والمكسيك.

بادر إلى التحرك >>>

إنضمْ إلى حملة نقاشنا العالمي حول الحقوق الجنسية والإنجابية على تويتر: #MyBodyMyRights

للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن حملتنا، وللقيام بتحرك، يرجى زيارة موقعنا: www.amnesty.org/mybodymyrights ولمعرفة من الذي فاز بمسابقة فن الرسم على الجسد، أُنظر النشرة الاخبارية الحية: www.livewire.amnesty.org

© Amnesty International/Bastien André

© Amnesty International

© Amnesty International (Photo: Prakash Mathema)

© Amnesty International

© Amnesty International

© Amnesty International

ابدأوا هنا
ابدأوا الآن
أوقفوا ~~التعذيب~~

#STOPTORTURE

منظمة العفو الدولية